ملحق

بناء السلام في لبنان

ملحق خاص عن اتفاقية حقوق الطفل بالتعاون مع يونيسف لكل طفل

العدد رقم 23، كانون الأول 2019 Issue nº 23, December 2019

© عمل فني لمنى أبي وردة

03 الأطفال و القانون
04 لصون حقوق الأطفال: تطبيق القوانين وتعديل ما يلزم
05 عبء العنف
06 أصغوا للأطفال والشباب!
06 زرع بذور الثورة
07 لبنان ينتفض بموقف صديق للبيئة
10 تعزيز حقّ الأطفال اللاجئين السوريين في التعليم في لبنان: مسارات نحو «لا لضياع جيل»
11 تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل عبر تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها
12 خارج الفقاعة
13 كيف نحصّن شباب اليوم بالمهارات للمواجهة الشرسة؟
13 رؤية ألوان السماء
14 الأطفال – القادة... هذه مشاكلنا، هذا هو المسؤول، وهذه هي الحلول!
15 «قدوة» برنامج اليونيسف لحماية النساء والأطفال
15 غير مرئيّين، ليس بعد الآن!
08 - 09 الحياة في الملاجئ

© عمل فني لفارس خاشوق

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
KFW

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا من خلال البنك الألماني للتنمية (KfW)، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

30 عاماً على اتفاقية حقوق الطفل
لكلّ طفل، كلّ حقّ
لنلتزم من جديد وضع الأطفال والشباب في المقام الأوّل

إنّ هذا العدد الخاص من ملحق بناء السّلام مخصّص بالكامل للأطفال والمعاهدة الدوليّة التي تنصّ على الوفاء بحقوقهم، والمعروفة باسم اتفاقية حقوق الطفل (CRC). فقبل ثلاثين عاماً، اجتمعت الدول لتقديم وعد غير مسبوق لأطفال العالم. وتعهّدت هذه الدول ليس فقط بإعلان حقوق الطفل، إنّما أيضاً بالتمسّك بها والمساءلة عنها.

كانت اتفاقية حقوق الطفل إنجازًا تاريخيًا. وللمرّة الأولى، اعترفت الحكومات صراحةً بأنّ الأطفال يولدون بحقوق. ولهم الحقّ في الحصول على معايير نوعيّة في الصحّة والتغذية، وفي المياه النظيفة والصرف الصحّي، وفي الحصول على مقعد في الفصل الدراسي، وأن يكونوا آمنين في منازلهم ومجتمعاتهم. ولديهم أيضاً الحقّ في التعبير عن آرائهم وحقّ الإصغاء إليهم.

وقد صدّق لبنان على اتفاقية حقوق الطفل في العام 1990، وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تحسّن وضع الفتيان والفتيات والشباب بشكلٍ كبير في مجال القانون والممارسة. ومن الأمثلة على ذلك، إنشاء المجلس الأعلى للطفولة في العام 1994 الذي يعنى برعاية الطفل ونموّه وفقاً للاتفاقيات الدولية، والإلتزام مؤخراً باللّقاحات المجّانية في جميع المراكز والمستوصفات الصحيّة، وإطلاق الإطار الوطني للتعليم غير النظامي في لبنان العام الماضي.

وقد قدّمت الأمم المتحدة في لبنان، بما في ذلك اليونيسف (UNICEF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الدعم للبنان لتحقيق هذه الأهداف. ونحن نواصل العمل من أجل تقدّم الفتيات والفتيان والشباب ضمن إطار إتفاقية حقوق الطفل وخطّة التنمية المستدامة لعام 2030، مع مواصلة الإلتزام بأنّ كلّ طفل متاحٌ له كلّ حقّ.

وبينما نحتفل بمرور 30 عاماً على إتفاقية حقوق الطفل، من المهمّ أيضاً أن نتطلّع إلى ما يجب فعله لمواصلة ترجمة الحقوق إلى واقع. فعلى الرغم من التقدّم الكبير الذي تمّ إحرازه على مدى العقود الماضية، لا تزال هناك تحدّيات هائلة تواجه 1.3 مليون طفل في لبنان. إذ لا يزال العديد منهم خارج المدرسة، ولا تتوفّر مياه الشرب الآمنة لكافة المجتمعات الضعيفة. وبينما تقوم أشكال العنف المتعدّدة بتحطيم آلاف الأطفال، لا تزال الفتيات والفتيان منخرطين بعمالة الأطفال، وتواجه العديد من الفتيات الزواج المبكر، ونسبة عالية من الشباب لا يتعلّمون أو عاطلين عن العمل. وفي الوقت نفسه، وخلال الأسابيع القليلة الماضية، كان الأطفال والشباب يجتمعون في مختلف أنحاء لبنان لإطلاق الصوت من أجل مستقبل يلبّي طموحات جيلهم.

وفي حين تتطلّع الحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها، فإنّنا نحثّها على وضع الأطفال والشباب في المقام الأوّل. إذ إنّ أفضل سبيل نحو مستقبلٍ أفضل وأكثر إستدامة للجميع هو الإستثمار في كلّ الأطفال والشباب اليوم.

وفي جميع أنحاء العالم، وفي لبنان، يرفع الأطفال والشباب الصوت ويطالبون بحقوقهم كما لم يحدث من قبل. يجب أن نأخذ زمام المبادرة منهم. وعلينا أن نتصّرف الآن - بجرأة وعزم.

يوكي موكو
ممثلة اليونيسف في لبنان

سيلين مويرود
الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

الأطفال ثلث سكاننا وكلّ مستقبلنا!

الأطفال هم مستقبلنا. وينبغي أن تتمحور كافة المساعي السياسية والإجتماعية بشكلٍ رئيسي لمنحهم ظروفاً معيشيّة وفرصاً ملائمة لمستقبل جيّد.

والأطفال لهم حقوقهم. وهي حقوقٌ لا غنى عنها وذات قيمة خاصّة. وللأطفال الحقّ في العيش بسلامٍ وكرامة.

كما أنّ الحصول على حقوق الطفل وتأمينها هدفٌ هام من أهداف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - ليس في لبنان فحسب، بل في العالم بأسره أيضاً.

وفي سياق التعاون الإنمائي الألماني اللبناني، تقدّم ألمانيا، من خلال مصرف التنمية الألماني (KfW) التمويل لمساعدة وزارة التربية اللبنانية على إدماج 130,000 طفل في نظام التعليم الوطني في سياق برنامج توفير التعليم لجميع الأطفال (RACE)، سنة تلو السنة.

ويرافق ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة التعليمية غير النظامية لمساعدة الأطفال على متابعة المناهج الوطنية، وللوصول إلى الأطفال المستضعفين، والأطفال ذوي الإعاقة غير القادرين على الإلتحاق بالنظام التعليمي الوطني على الإطلاق.

وعلاوةً على ذلك، تدعم ألمانيا توفير التدريب القائم على الكفاءة والمهارات المهنية للمراهقين والشباب، وتجنّب خلق جيل ضائع، وتوفير الفرص للشباب.

وفي سياقٍ موازٍ، ندعم البنية الأساسية التعليمية من خلال تطوير المدارس الصديقة للأطفال، وتوفير الظروف المعيشية المناسبة بواسطة مراكز الإيواء، ومرافق الصرف الصحي، وإمدادات المياه. وتسهم هذه النهج أيضاً في نشر البيئات السلميّة في المدارس، لا سيّما بالنسبة إلى الطلاب المتضرّرين نفسياً من الحرب، وذلك بمساعدتهم على التعافي.

كما أنّ توفير المعلومات، والمشورة، والمساعدة القانونية للأشخاص المتضرّرين يعزّز التعاون الألماني في لبنان - للمطالبة بحقوق هؤلاء الأشخاص وممارستها وإيجاد حلول دائمة، خصوصاً من أجل ضمان الهوية الإنسانية للأطفال.

دعونا جميعاً نستمرّ في مساهمتنا للإيفاء بحقوق الأطفال في المستقبل؛ فهذا سيساعدهم على العيش بكرامة وعلى تحقيق إمكاناتهم المستقبلية بالكامل.

ساشا شتادلر
مدير البنك الألماني للتنمية (KfW)، لبنان

الحقوق التي يهضمها الفقر

لا يحسد الفقير الا الأفقر منه. هذه هي حال الاولاد السوريين في لبنان. لا يتلقون العلم الجيد بالتأكيد، خصوصاً مع ضياع بعض الاموال المخصصة لتعليمهم في ظروف غير سوية، ليس لسبب عنصري او ما شابه من تلك الشعارات التي يرفعها عدد من المنادين بحقوق الانسان نظريا من دون ان يساهموا ولو بخطوة بسيطة في جعل هذه النظريات واقعاً معاشاً، وليس من باب الفقر وعدم توافر الاموال لأن المنظمات والمؤسسات الدولية تتكفل الأمر وتدفع المتوجبات، لكن السبب الاساس يكمن في غياب الاجواء المحيطة والبيئة المناسبة للتعلم الجيد. فالمناهج السورية تختلف عن تلك اللبنانية بشكل كبير، ولا قدرة لكثيرين من التلامذة السوريين على مجاراة المناهج المحلية، ولا امكان للمدرسين اللبنانيين تقديم التعليم الجيد وفق مناهج لم يتدربوا عليها، وتكمن العقبة الاساسية في الموضوع في عدم رغبة لبنان في تلقين اولاد اللاجئين البرامج اللبنانية لأن ذلك يدفع عملية التوطين المقنع، اذ بعكس ما يظن البعض، فان كثيرين لا يرغبون بالعودة الى موطنهم.

هذه الامور والنقاط مجتمعة تشرع على الاسئلة العميقة حول الحقوق، وابرزها حق التعلم، الذي لا يمكن فصله عن سلة متكاملة من الحقوق. فلا تعلم جيدا في ظل ظروف حياتية معقدة لا تتوافر فيها وسائل العيش الكريم، ولا صحة نفسية في تلك الحياة المنقوصة، ولا طفولة سليمة مع المعطيات الآنفة الذكر، وبالتالي تصير مسألة الحقوق الانسانية مطروحة على طاولة البحث. لكن الخطورة تكمن في ان لبنانيين يحسدون السوريين على خدمات بسيطة لا تتوافر لهم بعدما اجتاح الفقر عائلاتهم، وهو الى ازدياد، ما يولد توترات ما بين المضيف والضيف، تنعكس ايضاً على حق العيش الكريم بشكل سلبي.

غسان حجار
مدير تحرير صحيفة «النهار»

التهاون المنظّم

في حين أنّ العديد من اللبنانيين لديهم الكثير ليطّلعوا عليه في مجال التعليم، هناك مواضيع تتكرّر بانتظام في الصحافة والتلفزيون حول الإساءة التي يعاني منها بعض الأطفال. وفي مواجهة هذا الوضع، من المؤسف أن نلاحظ الفراغ القضائي الرهيب الذي كثيراً ما يسمح للجناة بالإفلات من الملاحقة القضائية والبقاء دون عقاب.

ومن المروع أن نلاحظ أنّه على الرغم من قانون حريّة تداول المعلومات في المؤسسات العامة، لم تنشر وزارة العمل ولا وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أيّة إحصاءات على الإطلاق، ولو جزئيّاً، عن عدد الفتيان والفتيات الصغار، الذين يتمّ إطلاقهم بين السيارات في أوقات الذروة، ويعرضون السلع المتنوّعة بأسعار تتحدّى المنافسة، وهي سلع غالباً ما يكون حتّى مصدرها غير معروف.

هل سبق أن فكّرت السلطات العامة في التحقيق في هوية الأشخاص أو الأجهزة التي تستغلّ من دون عقاب هؤلاء القاصرين غير الملتحقين بالمدارس، المرميّين في الشوارع لاستجداء شفقة المواطنين؟ هل نعرف مثلاً أنّ هناك شبكات فعليّة منظّمة ضمن عصابات المافيا بهدف جمع الأموال لصالح اقتصاد موازٍ مجهول؟

بعد أن أصبحت الدولة اللبنانية بطلة لجميع فئات التهاون في مواجهة القوانين غير المنفّذة، تغاضت عن الكثير من الخروقات لقانون العمل. فمنذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و 1990، تصاعدت عمالة الأطفال، التي كانت محدودة حتى ذلك الحين. إذ يعمل أكثر من 10% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 17 عاماً، ممّا يصنّف هذا البلد في أسفل مرتبة في الشرق الأوسط. وفي حين أنّ البلد ليس في أسوأ الظروف، فإنّ الكثير من الأطفال يجبرون على العمل لمساعدة أسرهم. ويعمل العديد من الفتيان في الأعمال الزراعية أو المعدنية أو النجارة، وظروف عملهم قاسية ويكدحون في العمل مقابل أجر بائس. ومع أنّ لبنان وقّع على اتفاقية منظّمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، إلّا أنّه يفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ أحكامها.

وهذا ناهيك عن أطفال اللاجئين السوريين الذين كثيراً ما يوظّفهم اللبنانيون ويعرّضونهم لظروف معيشيّة بائسة مقابل أجر زهيد.

وكم من إصلاحاتٍ تقتضي على أمل إخراج لبنان من الهوّة! ورجاءٌ تلوَ الرجاءِ، والبلاد تحتضر يأساً...

غابي نصر
مدير تحرير الملاحق الخاصة
صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

حقوق الطبع © 2019. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon).
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ولا تعكس وجهة نظر البرنامجين. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.
توزيع المواد في هذا العدد خضع لاعتبارات تحريرية.

1 تعريف الطفل

2 الحق في الحماية من التمييز

3 المصالح الفضلى للطفل

4 تطبيق الحقوق

5 توجيه الأبوين وتنمية قدرات الأطفال

6 الحق في الحياة والبقاء والنمو

7 الحق في الاسم والجنسية

8 الحق في الهوية

9 عدم الفصل عن الوالدين

10 لم شمل الاسرة

11 حماية اخراج الأطفال من بلدانهم بشكل غير قانوني

12 احترام رأي الطفل

13 حرية التعبير

14 حرية الفكر والمعتقد

15 حرية الانتساب الى مجموعات

16 الحق في حماية الحياة الخاصة

17 الحق في الحصول المعلومات المناسبة

18 مسؤوليات الأهل

19 الحق في الحماية من الإهمال وكافة أشكال العنف

20 حماية الطفل المحروم من بيئة عائلية

21 التبني وتأمين الرعاية الملائمة للطفل

22 حقوق الأطفال اللاجئين

23 الحق في الرعاية الخاصة للأطفال ذوي الاعاقة

24 الحق في الصحة والحياة الامنة

25 المراجعة الدورية لمراكز الأطفال

26 الانتفاع من الضمان الاجتماعي

27 الحق في الحصول على مستوى معيشة ملائم

28 حق الطفل في التعليم

29 أهداف التعليم

30 أطفال الأقليات والسكان الأصليين

31 الحق في التسلية والقيام بالأنشطة الثقافية

32 الحق في الحماية من الأعمال الشاقة

33 الحق في الحماية من تعاطي المخدرات

34 الحق في الحماية من الاستغلال الجنسي

35 الحق في الحماية من بيع الأطفال والاتجار بهم

36 الحماية من الأشكال الأخرى من الاستغلال

37 الحماية من التعذيب والحرمان من الحرية

38 الحق في الحماية الخاصة في زمن الحرب

39 الحق في الرعاية التأهيلية

40 الحق في المعاملة الخاصة للأحداث

41 تطبيق القوانين الفضلى على الأطفال

42 تعريف الأطفال والبالغين على كافة بنود اتفاقية حقوق الطفل

43-54 التأكد من أن جميع الأطفال يتمتعون بجميع حقوقهم

إتفاقية حقوق الأطفال

الأطفال والقانون

لصون حقوق الأطفال: تطبيق القوانين وتعديل ما يلزم

رلى معوّض*

كيف نجعل حقوق الأطفال واقعاً؟ وما هو التطبيق الأفضل لقانون يحميهم، وما هي الطرق الفعّالة للعمل بحسب الإتفاقات؟ إنّ الجهود الوطنيّة لنشر حقوق الطفل كثيرة، وكذلك الإتفاقات والمعاهدات، لكنّنا نحتاج الى المزيد للتقدّم ومواجهة التحدّيات، كتطبيق القوانين وتعديل ما يلزم منها لتتّفق والمعايير الدوليّة، وبتّ مشاريع القوانين المحالة على مجلس النوّاب.

مخيبر:

رأى النائب السابق المحامي غسان مخيبر أنّ هناك الكثير من المؤتمرات واللجان والكلام النظري، في حين أنّ التحدّي يبقى في التنفيذ وتطبيق عدد من الحقوق الأساسيّة على أرض الواقع.

وعدّد أبرز التحدّيات وأوّلها الحقّ في التعلّم، «لبنان أخذ بمبدأ إلزامية التعلّم في المراحل الإبتدائيّة والتكميليّة وقام بجهود لتطوير حقّ التعلّم، وبُذلت جهود لبناء مدارس وتطوير أخرى مجانيّة وشبه مجانيّة ورسميّة. ولكن هناك إشكاليّتان رئيسيّتان: الأولى أنّ الدولة اللبنانية مقصّرة في تسديد ما يعود إليها من موجبات ماليّة للمدارس الخاصّة المجانيّة وشبه المجانيّة. سنوات تتراكم فيها الديون ممّا يهدّد بإنقطاع هذه الخدمات.

والثانية مشكلة جدّية في المدارس الرسميّة، على رغم الجهود لبنائها، إنّما لا تغطّي كلّ الحاجات، والأدوات لإلزام الأهل بتسجيل أولادهم فيها لناحية الحوافز أو الغرامات، ممّا جعل العديد من الأطفال خارج النظام التعليمي، الأمر الذي يهدّدهم ويهدّد مستقبلهم وينتهك حقّهم في التعلّم.

وهناك عمل الأطفال، لا سيّما الأطفال العاملين في الشوارع كالتسوّل، وهي ظاهرة واسعة جداً خصوصاً في المناطق الأكثر فقراً، وإن كان ثمّة جهد لرفع سنّ الحدّ الأدنى لعمل الأطفال، إنّما يبقى التطبيق ما دون المطلوب لجهّة ملاحقة الجهّات المشغّلة للأطفال أو لتطوير برامج تستهدف المسبّبات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع العائلات إلى اللجوء إلى عمل الأطفال.

والحقّ الثالث هو حماية الأطفال المعرّضين للخطر، وهناك قانون حماية الأحداث، الذي يحتاج إلى تطوير، والنصوص التعديليّة له لم تبتّ في اللجان النيابية منذ أكثر من 8 سنوات، ويتضمّن منع سجن الأطفال، في حين أنّ عدداً من السجون تشمل أقساماً للأطفال، ولا تزال تصدر قرارات تحكم عليهم بالسجن. كما وأنّ الإصلاحيات بإدارة الجمعيات قليلة ومكتظّة».

واعتبر أنّه «لجعل حقوق الأطفال واقعاً لا بدّ من تفعيل أبرز الحقوق الثلاثة المذكورة التي هي مدخل للحقوق الأخرى: حقّ التعلّم، أي لا يعمل الطفل خلال فترة الطفولة ولا يخضع لضرر، وحماية الأحداث المعرّضين لخطر العنف الجسدي والجنسي، والتسوّل وكلّها أبشع أنواع العنف ضدّ الاطفال، وهي خطوات عمليّة مطلوبة.

ومن أبرز التحدّيات نقص التمويل، وغياب حوافز للأهل كعدم الإستفادة من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً إلّا إذا سجّلوا أطفالهم في المدارس، والغرامات».

ومن أبرز التوصيات: «وضع غرامات، وتطوير المدرسة الرسميّة، وتسديد موجبات الدولة للمدارس في الشقّ التعليمي، والتشدّد في مراقبة المؤسسات التي تشغّل الأطفال، وتطوير قانون حماية الأحداث المعرّضين للخطر، ووقف سجن الأحداث، وتطوير الإصلاحيات ومناهجها وجودة خدماتها، ليس فقط في بيروت إنّما في جميع المناطق، والإسراع في إقرار قانون منع تزويج القاصرات، حيث هناك اقتراح

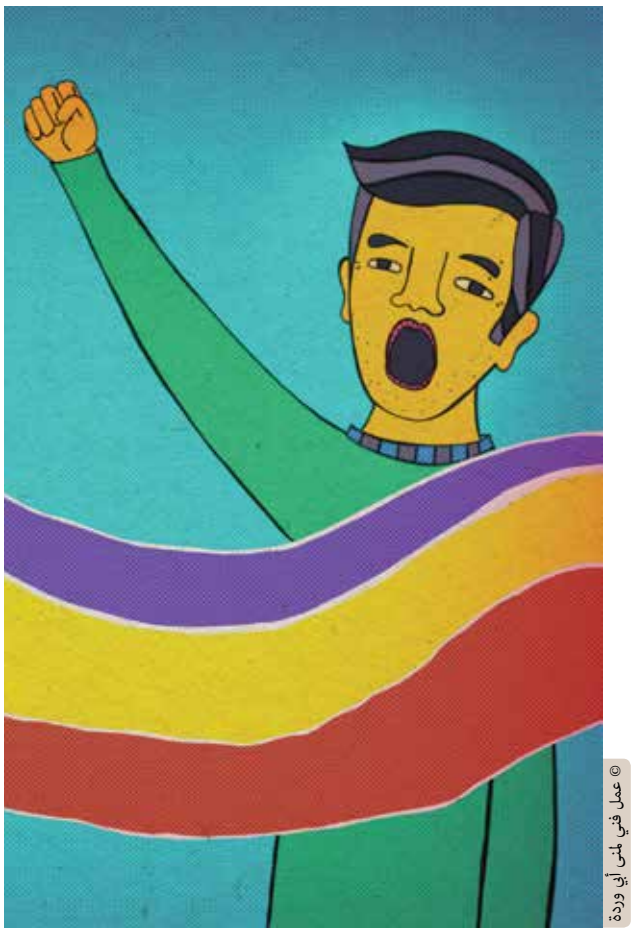

© عمل فني لمى أبي وردة

قانون لرفع سنّ الزواج الى 18 سنة، وآخر الى 16 سنة إنّما مع قيود وتحت رقابة قاضي الأحداث وهو لا يزال قيد النقاش، وإقرار قانون موحّد للأحوال الشخصيّة يحمي القاصرين لا سيّما في مواضيع الحضانة والمشاهدة والإصطحاب، وحقّ إعطاء المرأة اللبنانية الجنسية لأطفالها، وكلّ الإشكالات المرتبطة بانعدام الجنسية».

مخايل:

الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للطفولة، الدكتور إيلي مخايل، حوّل الإلتزام بالنصّ والمصادقة على إتفاقية حقوق الطفل عام 1990 الى مادة يوميّة من النقاش في مختلف مواضيع الطفولة بين جميع الأفرقاء المعنيّين بحقوق الطفل. وقال: «تمّ إنشاء 14 لجنة منبثقة من المجلس الأعلى للطفولة، تمثّلت فيها الوزارات المعنيّة، والجهات المؤثّرة، والجمعيات الأهليّة، والجامعات، والقطاع الخاص، للتنسيق في شأن ما أوصت به الاتفاقية الدولية أي تعزيز الشراكات وقد عملت كلّ لجنة على وضع خطّة عمل لتنفيذها. مثلاً استطاعت لجنة الوقاية من العنف أنّ تقرّ في العام 2012، الاستراتيجية الوطنية لوقاية الأطفال وحمايتهم من العنف، نتيجة تشارك المعنيّين ومشاركة الأطفال والحوار معهم ومع سائر الجهّات المعنيّة، ممّا استحوذ على ثناء اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف، التي اعتبرت أنّ لبنان كان نموذجاً في خلق ديناميكيّة عمل من أجل الأطفال. كما دعت إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية، إلى اعتبار تجربة لبنان تجربة يحتذى بها في أقطار الدول العربية كافّة. إنّ إدارة المجلس لم تكن إدارة تقليديّة، إنّما أصبحنا إطاراً ناظماً للسياسات العامة المعنيّة بالأطفال مثل الحماية وعمل الأطفال، أطفال الشوارع، نوعيّة التعليم والتسرّب المدرسي، دمج الأطفال، تعزيز مشاركتهم، حمايتهم من الإنترنت، بأسلوب عمل تشاركي. ومن أبرز البرامج، إنجاز مشروع دراسة قانونية مقارِنة بين القوانين اللبنانية والإتفاق الدولي لحقوق الطفل وسائر المواثيق الدوليّة. وفي حصيلة الدراسة أصبح هناك نحو 20 مشروع قانون جديد لتأمين الإنسجام الكامل للقوانين اللبنانية مع مندرجات الإتفاقيات الدوليّة، بالتعاون مع جامعة القديس يوسف، تأكيداً لمبدأ شراكة القطاع الأكاديمي في مختلف قضايا المجلس».

وتحدّث الدكتور مخايل عن إنشاء «مركز للتوثيق والمعلومات عن الطفولة في عين الرّمانة، يحتوي على الدراسات والقوانين والمشاريع التي تمّ تنفيذها، وموقع إلكتروني تفاعلي ليسهّل على الأطفال عملية الدخول إليه والحصول على المعلومات المرجوّة.

ومن المشاريع النموذجيّة، البلديّات الصديقة للطفل، إذ أصبح للمستوى المحلّي القدرة على تنفيذ مشاريع وبرامج يشترك الأطفال في صوغها وتنفيذها. ومن أبرز الإنجازات الدور الفاعل الذي بدأ يقوم به المركز لناحية رفض الإنتهاكات ومتابعتها مع السلطات المحلّية المتخصّصة. وقام المجلس بتدريب أطفال «الإعلاميون الصغار» على التواصل الإعلامي، وعلى مهارات المشاركة والتواصل، مع حركة أسبوعيّة في المؤتمرات المتخصّصة، وإنتاج العديد من المواد التثقيفيّة لتعزيز ثقافة الأطفال ومعرفتهم بحقوقهم بلغةٍ سهلة ومفهومة. ووضعنا شرعة التعامل الإعلامي مع قضايا الطفولة».

ولفت الى أبرز التحدّيات: «غياب التمويل لتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتحدّي الأكبر غياب التخطيط والبرمجة وتبنّي السياسات الاجتماعية المتكاملة. ومن التحدّيات الأخرى، الخطّ الساخن المجّاني الخاصّ بالأطفال لأخذ الشكاوى، لأنّه يفسح في المجال أمام الأطفال للتعبير عن شكواهم، لتأمين الحماية وتحويلهم الى الجهات المتخصّصة بتأمين الرعاية والمساعدة، بالإضافة إلى أهمية وجود استراتيجيّة متكاملة لتنفيذ مواد اتفاق حقوق الطفل كافة».

ومن أبرز التوصيات: «استراتيجيّة واضحة والوصول إلى قانون خاص لحقوق الطفل، ومتابعة الجهد في بناء قدرات المهنيّين العاملين بقضايا الطفولة، وأن تصبح قضايا الطفولة من الأولويّات لدى المسؤولين».

* صحافية في صحيفة «النهار»

عبء العنف

برنارد جرباقة*

إنّ سوء معاملة الأطفال وإهمالهم (CAN) مشكلة صحّية واجتماعية واقتصادية عالمية[1]. كما وأنّ العنف ضد الأطفال (VAC) مشكلة في الصحّة العامة وحقوق الإنسان، ومشكلة اجتماعية، تنطوي على عواقب مدمّرة ومكلفة[2]. وآثار هذا العنف المدمّرة تلحق الضرر بالأطفال في كلّ بلد، وتنعكس على العائلات والمجتمعات والأمم، وهي عابرة للأجيال؛ وهو يندرج ضمن إطار الأمم المتّحدة القانوني بشأن العنف ضد الأطفال[3]. ولا يزال موجوداً في جميع المجتمعات[4] والثقافات،[5][6] على الرغم من وجود هياكل محدّدة للكشف والحماية.[7] إنّها مشكلة صحّية عامّة مأساويّة إنّما يمكن الوقاية منها في جميع أنحاء العالم[8].

المحنة المتزايدة والاستجابة غير الكافية

في التسعينات، قُدّر أنّ 10% فقط من الأطفال المعرّضين لخطر سوء المعاملة تلقّوا الدعم المناسب[9] والمعالجة المناسبة من حيث الإنذار والتبليغ[10]. في الوقت الحالي، واستناداً إلى موارد منظّمة الصحّة العالمية، هناك فقط عدد محدود من الأطفال الذين خضعوا لسوء المعاملة تتمّ متابعتهم بشكل كامل[11]. وتجدر الإشارة إلى أنّ المؤسسات التعليميّة، مثل دور الحضانة والمدارس، لديها هياكل طبّية وإجتماعية ضعيفة تعنى بسوء معاملة الأطفال، وبالتالي لا تبدو قادرة على القيام بدورٍ حاسم في الكشف عن سوء معاملة الأطفال والإبلاغ عنه[12]، في حين أنّ سوء المعاملة هذا يُرتكب بشكل كبير داخل الأسرة

© عمل فني لمنى أبي وردة

وخارجها[13]. كما زادت نسبة الأطفال المعرّضين للعنف بشكل كبير بسبب محنة الأطفال اللاجئين.

وفي ظل الاضطرابات المتزايدة في البيئات غير الآمنة للعديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم، يتعرّض الأطفال النازحون والمهجّرون لخطر بعض أسوأ أشكال سوء المعاملة والأذى. وكثيراً ما يعتمدون على تهريب البشر، فيمكنهم بسهولة أن يقعوا ضحيّة للمتاجرين وغيرهم من المجرمين. ويتعرّض كثيرون منهم إلى أقصى أنواع سوء المعاملة والحرمان خلال رحلاتهم. وفي السنوات الأخيرة هاجر ما يقارب خمسين مليون طفل حول العالم عبر الحدود أو نزحوا قسراً، وهذا تقدير متحفّظ. وقد هرب أكثر من نصف هؤلاء الفتيات والفتيان من العنف وانعدام الأمن - 28 مليوناً بالإجمال. وقد يكون هؤلاء الأطفال لاجئين أو مهجّرين داخلياً، أو مهاجرين، ولكنّهم في المقام الأوّل أطفال: بغضّ النظر عن المكان الذي أتوا منه، وايّاً كانوا، ومن دون استثناء.

في جميع الظروف وكافة سبل العيش، يعتبر الأطفال التعساء وصمة عار للإنسانية الفاشلة.

الأطفال في الصراعات المسلّحة يُقتلون، ويتمّ تشويههم، واختطافهم، وتشريدهم، وإساءة معاملتهم، وإهمالهم، واضطهادهم، واستغلالهم، والمتاجرة بهم، وإفقارهم، وفصلهم عن ذويهم، وإجبارهم على العمل. الأطفال ليسوا مسؤولين عن القنابل والرصاص، وعنف العصابات، والاضطهاد، والمحاصيل الذابلة، والأجور العائلية المنخفضة التي تدفعهم إلى مغادرة منازلهم. ولكنّهم دائماً أوّل من يتأثّر بالحروب، والصراعات، وتغيّر المناخ، والفقر.

فالأطفال في هذه السياقات هم من بين أكثر الناس ضعفاً على وجه الأرض، وهذا الضعف يزداد سوءاً. وإنّ عدد الأطفال اللاجئين خلال ولاية مفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) قد تضاعف في غضون 10 سنوات فقط - وهذه الإحصاءات المروّعة غير مقبولة ببساطة.

وفقاً لدراسة حديثة لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، نشرت في قسم طبّ الأطفال، فإنّ معظم الوفيات يمكن الوقاية منها[14] وأكثر من نصف أطفال العالم - أي مليار طفل بين سن 2 و 17 عاماً - عانوا نوعاً من أنواع العنف في السنة الماضية[15].

ماذا يجب أن نفعل ؟

اعترافاً منها بالطابع المتفشّي وغير العادل لسوء معاملة الأطفال وإهمالهم والعنف ضدهم، صدّقت جميع الدول تقريباً (196) على إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، والتي تعترف بالتحرّر من العنف كحقّ إنساني أساسي للأطفال. والآن، وبعد أكثر من 25 عاماً، أطلقت الأمم المتحدة خطّة جديدة للتنمية المستدامة لإنهاء كلّ أشكال العنف ضد الأطفال[16].

إنّ العديد من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 لها صلة بهدف إنهاء العنف ضد الشباب والأطفال[17]. وينبغي للشراكات الجديدة أن تستفيد من هذا الزخم - ومن تزايد إدراك الآثار السامّة للعنف على العقل النامي.

وتضطلع الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال بدورٍ حاسم في مساعدة العالم على تحقيق المقصد 2 من هدف التنمية المستدامة 16. وهذا المنهج جزء من هذه الاستراتيجية[18]. وهو أيضاً أداة تدريب. وقد وضعت الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم (ISPCAN) نماذج ومناهج دراسية لدعم مهمّتها المتمثّلة في إرساء نظم مستدامة للوقاية والحماية والعلاج من سوء معاملة الأطفال وإهمالهم في جميع أنحاء العالم[19].

كما وأنّ أخصّائيّي الخدمات الإجتماعية، وإنفاذ القانون والمحاكم هم موضع ترحيب وتشجيع على المشاركة في هذا المنهج[20]. وإنّ نطاق هذا المنهج طبّي في طبيعته، لذا فإنّه سيعلّم هؤلاء الإختصاصيين مجموعة واسعة من المعلومات والمهارات التي يحتاجونها في أدوارهم المحدّدة لحماية الأطفال؛ كما أنه سيوفّر، بناءً على مجموعة موارد متعدّدة الثقافات، قاعدة معرفيّة قيّمة للقضايا الطبّية والنفسيّة الإجتماعية، بحيث يمكن لأخصّائيّي الصحّة [وأيضاً في القطاعات الأخرى ذات الصلة] أن يكون لديهم إدراك أفضل للطريقة المثلى لمساعدة الأطفال[21].

* أستاذ طب الأطفال، ورئيس قسم طب الأطفال، ورئيس قطب الأم والطفل، وعضو مجلس كلية الطب في جامعة القديس يوسف في بيروت
ومدير وحدة حماية الطفل، ومنسّق حالات الطوارئ للأطفال في مستشفى أوتيل ديو
ورئيس المعهد اللبناني لحقوق الطفل

(1) اليونيسف. (2012). عدم المساواة في تنمية الطفولة المبكرة: ما تقوله البيانات. المسح العنقودي المتعدّد المؤشرات. نيويورك: اليونيسف.

(2) Medline Plus: المكتبة الأميركية الوطنية للطبّ. 02/04/2008

(3) المساواة والتنمية والسلام. نيويورك، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2000

(4) ن. شلهوب كيفوركيان : «The politics of disclosing female sexual abuse: a case study of Palestinian society» (سياسة كشف الاعتداء الجنسي على النساء: دراسة للمجتمع الفلسطيني). سوء معاملة الأطفال وإهمالهم، 1999، 23: 1293-1275.

(5) ب. سايدبوتام، ج. غولدنغ، «Child maltreatment in the Children of the Nineties»: a longitudinal study of parental risk factors» (سوء معاملة الأطفال في «أطفال التسعينات»: دراسة طولانية لعوامل المخاطر الأبويّة). إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، 2001، 25 :1200-1177

(6) م. شاين وآخرون: «The prevalence of a history of sexual abuse among adults visiting family practitioners in Israel» انتشار حالات الاعتداء الجنسي بين البالغين الذين يزورون طبيب العائلة في إسرائيل). سوء معاملة الأطفال وإهمالهم، 2000، 24: 675-667

(7) ر. أورال وآخرون:«Child abuse in Turkey: an experience in overcoming denial and description of 50 cases» سوء معاملة الأطفال في تركيا: تجربة في التغلب على الإنكار ووصف 50 حالة. سوء معاملة الأطفال وإهمالهم، 2001، 25 :290-279

(8) ج. شو، س.ل. مورفي، ك.ج. كوتشانيك، إ. آرياس: «Mortality in the United States, 2015» (الوفيات في الولايات المتحدة، 2015). موجز بيانات المركز الوطني للإحصاءات الصحية، رقم 267. هانتسفيل، ماريلاند: المركز الوطني للإحصاءات الصحية؛ 2016

(9) ف.ج.ر. فيليتي، ر. أندا، د. نوردنبرغ وآخرون: «Relationship of childhood abuse and household dysfunction to many of the leading causes of death in adults: the adverse childhood experiences (ACE) study» (علاقة سوء معاملة الأطفال واختلال الأسرة بالعديد من الأسباب الرئيسية لوفيّات البالغين: دراسة عن تجارب الطفولة السلبية). المجلة الاميركية للطب الوقائي. 1998: 14(4):258-245

(10) د.ك. رنيان وآخرون: «Children who prosper in unfavorable environments: the relationship to social capital» (الأطفال الذين ينجحون في بيئات غير مؤاتية: العلاقة برأس المال الاجتماعي). طبّ الأطفال، 1998، 101 :18-12

(11) ر.ف.، أ. بوتشارت، ف.ج. فيليتي، د.و. براون: «Building a framework for global surveillance of the public health implications of adverse childhood experiences» (وضع إطار للمراقبة العالمية لانعكاسات تجارب الطفولة السيئة على الصحّة العامة). المجلّة الاميركية للطب الوقائي 2010؛ 39 (1):98-93 pmid:20547282

(12) ج. ا. أسطا، ز.ر محفوض، ج. ابي شاهين، ج.ا عناني: الإساءة الجنسية للطفل، الوضع في لبنان، 2008

(13) د. أولدز وآخرون: «Preventing child abuse and neglect: a randomized trial of nurse home visitation» (منع سوء معاملة الأطفال وإهمالهم: تجربة عشوائية لزيارات الممرضات للمنازل). طب الأطفال، 1986، 78: 78-65

(14) مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها : إن ما يصل إلى 40% من الوفيات السنوية الناجمة عن كل من الأسباب الخمسة الرئيسية في الولايات المتحدة يمكن الوقاية منها. https://www.cdc.gov/media/releases/2014/p0501-preventable-deaths.html (تمّت زيارة الموقع في 30 كانون الثاني 2017)

(15) منظمة الصحة العالمية، الأمم المتحدة. التقرير العالمي لعام 2014 عن وضع الوقاية من العنف. جنيف، سويسرا: منظمة الصحة العالمية؛ 2014

(16) المرجع نفسه

(17) الامم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول 2015. متوفّر على: undocs.org/A/RES/70/1 (تمّ الاطّلاع عليه في نيسان 2016)

(18) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ الدورة السبعون. 18 أيلول 2015؛ نيويورك

(19) مكتب الاطفال. النظام الوطني للبيانات المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم لعام 1998. واشنطن دي. سي.، وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة، 1999

(20) س. لودفيغ، اساءة معاملة الأطفال. في: «Textbook of Pediatric Emergency Medicine» (دليل طبّ طوارئ الأطفال)، الطبعة الرابعة. فيلادلفيا، بنسلفانيا: ليبنكوت وليامز وويلكنز؛ 2000: 1704-1669

(21) ر. ج. ر لوفيسك: «Sexual abuse of children: a human rights perspective» (الاعتداء الجنسي على الأطفال: منظور حقوق الإنسان). بلومنغتون، إنديانا، مطبعة جامعة إنديانا، 1999

أصغوا للأطفال والشباب!

نادين لبكي*

لأوّل مرّة في حياتي يسيطر عليّ حماسي.
لأوّل مرّة في حياتي أتبع وجهةً من دون سؤال.
لأوّل مرّة في حياتي أتجاهل الخطر المحتمل.
أسترسل بأصواتهم وآمالهم.
لقد ألهموني.
إنّ الشباب ألهمني!

لقد رأيت، خلال هذه الثورة الجميلة التي يشهدها لبنان، أطفالاً وشباباً في شوارع بيروت وهم يرفعون أصواتهم من أجل مستقبلٍ أفضل، وقد أذهلتني طريقة تعبيرهم وسلميّتهم، لذا انجرفت في حماستي.

لا بدّ من سماع أصوات الجيل الجديد. نحن بحاجة إلى الإصغاء إلى هذا الجيل وتصويب الأمور من أجله، فهو حاسمٌ في تشكيل المستقبل، ويريد أن يسهم في الحلول التي تطالب بها البلاد. ويجب أن تكفل هذه الحلول إمكانيّة حصول كلّ شاب على فرص التعليم والتنمية. كما يجب أن تضمن هذه الحلول تمتّع كل طفل بحقّه في الطفولة. ولا ينبغي التخلّي عن أيّ فتى أو فتاة، ليكونوا عرضةً لسوء المعاملة أو الإستغلال، أو لأمراض مميتة يمكن الوقاية منها، أو للبقاء خارج المدرسة.

في كفرناحوم، كان زين يشعر بأنّه «غير مرئي» مثل «الحشرة». وهو يمثّل واحدًا فقط من العديد من الأطفال المحطّمين الذين نراهم في شوارع لبنان - أحياناً يبيعون العلكة وأحياناً الزهور، وأحيانًا يحملون الأثقال، وتُجبرهم الحياة على اختبار الجوع، والإساءة، والاستغلال، والعنف، وانعدام الحماية، والمرض، والخوف المستمرّ على حياتهم ...

من واجبنا تغيير هذا الواقع. ولا يمكننا أن نتكيّف مع هذا الوضع. وكلّ إنجازات حقوق الطفل التي نحتفل بها يجب أن تشمل كلّ فتاة وفتى، أينما كانوا ومهما كان وضعهم. فنحن جميعاً لدينا القدرة على القيام بشيء ما.

لنُعِد لهم طفولتهم. لقد حان الوقت لتجديد التزامنا، ومعالجة التحديّات الحقيقية التّي يواجهها العديد من أطفال وشباب القرن الحادي والعشرين.

إنّها اللحظة التّي يجب أن يستمع فيها جيلنا إلى أصواتهم ومطالبة سياسيّينا، وحكوماتنا، وقادة أعمالنا، والمجتمع الدولي، ومجتمعاتنا الإيفاء بالتزاماتهم واتّخاذ حالاً إجراءات فعليّة من أجل لأطفال.

في الآونة الأخيرة، وبينما يحتفل العالم بالذكرى السنوية الثلاثين لإتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، يتعيّن أن نذكّر أنفسنا بأنّ الجيل القادم يحلم ببلدٍ يعكس تطلّعاته نحو المساواة في الحقوق للجميع. يجب ألا نضيّع هذه الفرصة لأننا لن نحظى بفرصةٍ ثانية. إذ نحن مدينون لهم ولأحلامهم بلبنان أفضل.

* مخرجة سينمائية ومؤيّدة للأمم المتحدة بشأن حقوق الأطفال والشباب

زرع بذور الثورة

ميساء العجان*

مثّل حضور ومشاركة الأطفال والشباب والطلاب في ثورة تشرين سابقة مهمة في شكل حركات الاحتجاج المدني ومحتواها.

حرص الكثير من الأهل الذين حضّروا للإعتصام من أجل حقوق أطفالهم على اصطحاب أولادهم، وشرح ماهيّة الثورة بالضبط.

وقد صرّحت السيّدة لينا داعوق أويري، أستاذة مساعدة في السلوك التنظيمي في كلية العليان للأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت وأم لولدَين في حديث مع صحيفة «النهار»: «هذا سيعلّم أطفالنا ما لن يتعلّموه في الصفّ المدرسي». وأضافت داعوق أويري، وهي متزوّجة من رجل فنلندي "أنا أم لولدَين غير لبنانيين ليس لديهما الحقّ في الجنسية اللبنانية، على الرغم من أنّهما ولدا وتربّيا في لبنان".

لم تكن السيدة داعوق أويري الوحيدة المطالبة بحقّها في منح الجنسية لأولادها وزوجها. فلقد انضمّت أيضاً إلى الإحتجاج سيلفانا غندور باروا، وهي أم لطفلين، ومتزوّجة من رجل فرنسي. وقالت «أنا هنا من أجل حقوق طفلَيْ. كلاهما صغير، ولديهما الكثير من الأسئلة في هذه المرحلة من حياتهما. لقد أصبحا يشكّكان في كل شيء».

ولكن الحقّ في الجنسية لم يكن السبب الوحيد الذي دفع كلّ من السيّدتين داعوق أويري وغندور باروا إلى الاحتجاج. فهما تشكّلان جزء من دائرة أوسع من الأهل الذين كانوا ينضمّون في كلّ صباح إلى الإعتصامات ويشاركون في مبادرات التنظيف، فضلاً عن مبادرة «Storytelling and Arts N' Crafts» التي تهدف، من خلال الأنشطة الترفيهيّة والتقنيّات التي ترتكز على مفهوم الوطنية، إلى زرع حسّ المواطنة في نفوس الأطفال.

«هذه المبادرات هي تجارب تعليميّة هامّة جداً للأطفال. ومن الضروري أن يسمح الأهل لأولادهم بالمشاركة في الثورة لأنّ هذه هي الثورة التي ستشكّل مستقبلهم» تقول السيدة داعوق أويري، التي شاركت في تنظيم عدّة صفوف للأطفال.

ومع ذلك، لا يتمتّع جميع الأهل بالرفاهية للمشاركة في «الخيمة»، كما هي معروفة الآن، لكنّ هذا لا يردعهم عن الحضور مع أطفالهم والتوجّه إلى الساحة الأقرب إليهم.

وقالت فاطمة الديراني، 38 عاماً، أمّ لثلاثة أولاد، في حديث لـ«النهار» «إنها المرّة الأولى التي أسمع فيها عن خيمة مخصّصة لنشاطات الأطفال، وأتمنّى لو كان لدينا مثل هذه الخيمة في طرابلس». وأضافت «لكن ذلك لن يمنعني من اصطحاب أولادي معي كل يوم إلى [الإعتصامات]، ومن شرح ما هو بالضبط ما نناضل من أجله». وتعترف الديراني بأنّ تفسير الثورة لأولادها «ليس بالأمر السهل»، لكن الرغبة في استيعابهم لوضعها كانت أقوى من الرغبة في «تركهم كما هم، من دون أدنى فكرة عمّا يحدث حولهم». وأشارت أنّ ابنها أحمد، الذي هو في السابعة من عمره، كانت لديه بعض الأسئلة الأساسية التي وجدت صعوبة في

© رسم لفنانة الكاريكاتور لينا داعوق أويري، أستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت وناشطة

الإجابة عليها. «سألني أسئلة مثل «ما هي الثورة؟» و«ما الذي نناضل من أجله؟» و«لماذا لا يمكننا السباحة في البحر؟» وكان من الصعب الإجابة عن كلّ تلك الأسئلة».

في الواقع، إنّ معظم الأهل تقريباً الذين تحدّثت إليهم جريدة «النهار» أكّدوا أهمّية استخدام الألعاب والتقنيّات الخاصّة لإيصال مفهوم الثورة لأبنائهم.

فقد استعانت فاتن مرعشلي، أمّ لولد عمره 17 عاماً ويعاني من مرض التوحّد، بالرسوم البيانية والكرتون لتشرح لإبنها ماهيّة الإحتجاجات. وقالت مرعشلي، التي اصطحبت ابنها خصيصاً إلى الثورة، لجريدة «النهار»: «حتّى لو كان محمود [ابني] يعاني من التوحّد، فهذا لا يعني أنّه لا يمكنه تصوّر ما هي الثورة».

«عندما يقف الناس دفاعاً عن حقوقهم، فإنّهم يعلّمون أطفالهم من دون وعي أن يفعلوا الشيء نفسه، وهذا أمرٌ جميل». قالت داعوق أويري.

لقد شارك طلاب المدارس والجامعات أيضاً في الإعتصامات. وإذا كان الأطفال بحاجة لتوجيه في تفسير معنى الثورة، فمن المؤكّد أنّ طلاب المدارس قد أمسكوا بزمام الأمور، حيث خرجوا إلى الشوارع وساروا مع طلاب الجامعات الأكبر سناً من جامعةٍ إلى أخرى، مردّدين شعارات مناهضة للفساد والحكومة.

أحمد فلّاح، طالب في الصف السادس والبالغ 13 عاماً، قال أنّه يجب على والده العمل في وظيفتين حتّى يتمكّن من الحصول على التعليم، وهو أمر «ليس عادلاً». أضاف: «يعمل أبي كثيرًا وبالكاد [المدراء] يدفعون له». «لماذا عليه أن يعمل جاهداً لتعليمي؟ فالتعليم يجب أن يكون مجاناً».

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ التعليم الإبتدائي مجاني وإلزامي في المدارس الحكوميّة بموجب القانون في لبنان. علي، طالب آخر بالغ من العمر 14 عاماً، اشتكى من الفرق الملحوظ في نوعيّة التعليم بين المدارس الحكوميّة والخاصّة. وقال لـ«النهار»: «أنا أدرس حالياً في مدرسة رسميّة. أسمع دائماً أنّ المدارس الخاصّة أفضل. لماذا يجب أن يكون الوضع هكذا؟ فالمدارس الرسميّة تابعة للدولة ويجب أن تكون أقوى».

رانيا، البالغة من العمر 16 عاماً والمقيمة في صيدا، والتي لم ترغب في أن تُعرف باسمها الحقيقي، قالت لـ«النهار» أنّ طلاب الصفّ العاشر والحادي عشر والثاني عشر اجتمعوا الأربعاء خارج مدرستها في الساعة 7:30 صباحاً وتوجّهوا إلى منطقة الإعتصام الرئيسية في المدينة، أي ساحة إيليّا». وأضافت «نزلنا إلى الشارع لكي نحقّق مستقبلاً أفضل لأنّ معظمنا يتخرّج من دون أيّ فرص عمل، ويجبر على مغادرة البلاد».

وقد عبّر العديد من أصدقاء رانيا عن مشاعرها بحماسة من خلال مسيرات في كلّ أنحاء لبنان، وتأثّرت البلاد بهتافاتهم وشعاراتهم. وهتفوا «ثورة! ثورة! ثورة!»

أمّا بالنسبة إلى طلاب الجامعات، فتمحورت مطالبهم حول إيجاد عمل في بلد لديه أعلى معدّلات التوظيف البطالة في العالم العربي. وقال قصي، البالغ من العمر 20 عاماً بغضب «كلّ ما نطلبه هو حقّ الحصول على عمل لائق بعد التخرّج». وأضاف «لدينا الحقّ في مستقبل آمن حيث يمكننا مساعدة عائلاتنا ولا أن نكون عبئاً عليهم».

لقيت صرخات الطلاب آذاناً صاغية، حيث وصفت العديد من وسائل الإعلام اعتصامهم الذي استمرّ يومين على أنّه واحد من أكبر التظاهرات الطلابية في تاريخ لبنان.

* صحافية في صحيفة «النهار»

لبنان ينتفض بموقف صديق للبيئة

ساندرا عبد الباقي*

في محاولة لتصوير لبنان بـ«أنظف» الطرق الممكنة وأكثرها «ملاءمة للبيئة»، نقل المتظاهرون اللبنانيون مبادرات التنظيف إلى مستوى آخر في ما بات يعرف بثورة تشرين اللبنانية. كانت القمامة وزجاجات المياه المهملة المبعثرة كلّ ما يمكن أن نراه في شوارع لبنان في الليلة الأولى من الثورة. ولكن من المذهل أنّه في صباح اليوم التالي، استيقظ المتظاهرون على شوارع نظيفة خالية حتّى من عقب سيجارة واحدة.

© ساندرا عبد الباقي

© ساندرا عبد الباقي

© ساندرا عبد الباقي

خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من الثورة، اجتمع مئات بل آلاف المواطنين اللبنانيين القادمين من مختلف الفئات العمريّة والخلفيّات من أجل تنظيف الشوارع كلّ صباح قبل حتّى سماع الهتاف الأوّل.

في حين يبدأ العديد من اللبنانيين يومهم بالتظاهر وإغلاق الطرقات، يبدأ بيتر مرقّدي، مؤسّس جمعية ماراثون بيروت غير الحكومية، نهاره بحمل كيس على ظهره وارتداء قفّازات في يديه. وعند سؤاله عن السبب الذي دفعه إلى المبادرة في التنظيف، يأتي جوابه بسيطاً للغاية: «هدفنا ثورة حضاريّة». ويقول مرقّدي: «لقد شغّلت التلفزيون ليلة الثورة، وبعد أن رأيت الضرر الذي حدث، لم أستطع النوم». وأضاف: «في الصباح التالي، استيقظت ونزلت إلى ساحة الشهداء، وبدأت التنظيف».

لقد انطلقت المبادرة مع حوالى 10 أشخاص فقط في اليوم الثاني من الثورة. ومن 10 أشخاص انتقلت إلى 100 شخص، حتّى بلغت أكثر من 1000 شخص يقومون بتنظيف الشوارع كلّ صباح. ومع توسّع الثورة يوماً بعد يوم، تطوّرت مبادرات التنظيف أيضا لتصبح أكثر تنظيماً. وامتدّت إلى مجموعة تسمّى «مواطن لبناني». وتصف هذه المجموعة المبادرة ببساطة بأنّها «عمل جماعي للمواطنين اللبنانيين الأفراد، يدفعهم الواجب المدني والمسؤولية الإجتماعية». وكما بدأت عشوائياً وعفوياً في بيروت، انتشرت في مدن لبنانية أخرى واتّسعت بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي.

ففي كلّ يوم يبدأ المتطوّعون بالتنظيف في الصباح، ويتمّ فرز النفايات التي رُفعت لإعادة تدويرها في نهاية اليوم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية مثل Arcenciel وRecycle Lebanon...

وفي غضون 10 أيام فقط، تم فرز 10,3 أطنان من القمامة، وإرسال 10% فقط من الشاحنات إلى مطامر النفايات، وتعاون 5000 متطوّع، وتمّ جمع نصف مليون من أعقاب السجائر لتحويلها إلى ألواح تجديف.

أتاحت مبادرات التنظيف، خلال هذه الثورة، الفرصة للمتظاهرين للشعور بأنّهم ناشطون أكثر كمواطنين وعزّزت مشاركتهم المدنيّة في بلدهم. ليس ذلك فحسب، بل زادت الوعي لدى اللبنانيين حول إعادة التدوير والفرز. في الواقع، لقد أصبح واضحاً أنّ مواقف اللبنانيين، بشكل عام، أصبحت أكثر صديقة للبيئة على مرّ السنين وقد ثبت ذلك في ثورة اليوم، وفقًا لمرقّدي.

وأضاف: «لقد أصبح الناس أكثر إدراكاً لأهمية العيش في بيئة نظيفة. وستظلّ هذه المبادرة مستمرّة، وأعتقد أنّنا استطعنا تقديم مثال جيّد للحكومة وعدم انتظارها للقيام بذلك».

ولم يشارك الشباب والكبار في هذه المبادرة فحسب، بل شارك الأطفال أيضاً في عمليات التنظيف.

تعتقد لينا داعوق أويري، أستاذة مساعدة في السلوك التنظيمي في الجامعة الأميركية في بيروت، أنّ إشراك الأطفال والأهل في مثل هذه المبادرات أمر حيويّ أيضاً.

وتقول: «يجب أن نعوّد الأطفال على مثل هذه الأنشطة في سنّ مبكرة. ومن واجبنا تشجيعهم على أن يكونوا جزءًا من الثورة بطريقة إيجابية من خلال إعادة التدوير والأنشطة المدنيّة الأخرى لأنّه في نهاية المطاف، هذه الثورة هي من أجل مستقبلهم».

إنّ تعليم الأطفال العناية بالبيئة هو عملية تعلّم مستمرة يجب أن تبدأ في سنّ مبكرة. وقد دفع هذا الأمر الأستاذة داعوق أويري إلى تشجيع بعض الأهل على اصطحاب أولادهم إلى الشوارع وبدء التنظيف وإعادة التدوير.

بدورها، شدّدت مايا أبو شلبك، وهي أم لفتاتين صغيرتين، على أهميّة إشراك بناتها في مبادرات التنظيف لأنّ ذلك يحثهنّ على الإعتياد على هذه المبادئ في سنّ مبكرة ويتيح لهنّ الفرصة لتطوير مهاراتهنّ في المواطنة والمشاركة المدنيّة. في الواقع، وفقاً للمجلس الوطني العلمي لتنمية الطفل، فإن تطبيق مبادئ المواطنة لدى الأطفال في سنّ مبكرة يعدّ استثماراً في جيل المستقبل لأنّ الأطفال هم الأساس للمجتمع المستدام.

وأضافت الأستاذة داعوق أويري «لا ينبغي أن يخافوا من الثورة. لا بل عليهم ان يتعلّموا كيفيّة إضافة مساهمة إيجابيّة إليها».

وإذا تمّ وصف المواطنين اللبنانيين بأنّهم «مسالمون» و«متحضّرون» إثر هذه الثورة، فقد ثبت أنّهم «أصدقاء للبيئة» أيضًا.

وقالت حنين حيدر احمد، متظاهرة شابة من الذين شاركوا في مبادرات التنظيف منذ اليوم الأول، «أعتقد أنّ هذه الثورة أظهرت، ليس فقط للبنان بل للعالم أيضاً، أنّنا نعرف كيف ننتفض بطريقة حضاريّة للغاية».

* صحافية في صحيفة «النهار»

مجموعة مختارة من 39 قصة وقصيدة من كتاب «حنين» كتبها أطفال سوريون في المخيمات غير الرسمية في لبنان، مترجمة بالصور من قبل فنانين لبنانيين وسوريين

عائدون

عائدون.
لنبنيكَ يا وطني
ونقبّل الصفصاف والزيتون.
ولك الحب المعطّر بالحياة وبالسلام.
وأضعاف أضعاف الشوق المكنون.
عائدون.

جمال حساني

حلب - العمر 13

© عمل فني لديانا حلبي

الأرقام

9-10 رقم صفّي
16 رقم خيمتي
26 رقم مخيّمي
3 رقم طاولتي في الصف
5 رقمي بالاجتماع
3212576 رقم بطاقة الأمم المتّحدة.
قائمة لا تنتهي من الأرقام
التي باتت تزعجني وتسبب لي الإضطراب.
عندما كنّا في سوريا لم أكن أرى هذه الأرقام
سوى في كتاب الرياضيات.
المادة التي كنت أحبُها.
أما الآن، فصرت أكره هذه المادة
التي صارت تخنقني يوماً بعد يوم.
أمي صارت رقماً،
وأبي رقماً آخر،
وأختي،
وأخي،
وأنا،
أرقاماً... أرقاماً...
وبتنا نعدّ الأيام بلا طعم،
مجرّد أرقام تمرّ.
على أمل،
أنتظر رقم يوم آخر
يقولون لي فيه إننا سنعود إلى بلدنا،
عندها،
سأمحو تلك الأرقام،
وأحمل هويتي، هوية سوريا.
لم نعد نشعر بأننا بشر، بل رجال آليون لنا أرقام نُعرف بها وليس أسماء.

شكري عسكر

حلب - العمر 11

© عمل فني لمحمد فريطم

© عمل فني لبسام الإمام

لعبة الهرب من الموت

غرق الطفولة البريئة في عيون السوري

عندما أتذكر سوريا، أو الطفل السوري، لا يخطر ببالي إلا صورة حزينة مؤلمة لطفل سوري، رَسمت الدماءُ معاناته في الحرب السورية التي لم تعرف الرحمة.
فقد سَرقت الحرب حق الأطفال في العيش بسلام وأمان، وحقهم في اللّعب والتعلّم في المدارس التي دُمرت بشكل كامل.
أصبحت مناطق عسكريّة، لا تعطي إلا دروساً في الموت، وتعلّم ثقافة القتل على مقاعد الطلاب.
فقد جرّدت الحرب الأطفال من أبسط حقوقهم الطفولية.
فبات أكبر حلم للطفل في سوريا هو البقاء على قيد الحياة،
وأجمل هواية يمارسها يومياً هي الركض بسرعة نتيجة قصف مفاجئ. الهرب بعيداً إلى مكان آمن أو أكثر أمناً.
ولا يعرفون سوى لعبة واحدة يشارك الجميع فيها. لعبة الهرب من الموت.
ولعلّ صورة الطفل السوري الغارق على شواطئ تركيا، تعكس مدى المعاناة التي هزّت العالم كله.
فهذه الطفولة السورية البريئة، غرقت براءتها بغرق الطفل، ومات مستقبل جيل الطفولة قبل موت الطفل في البحر.
فأنقِذوا ما تبقّى من أطفال سوريا...

فادي الأحمد

حلب - العمر 13

البرد

كنا نعيش في بلدنا بأمان،
ولكن نزحنا وجئنا إلى لبنان،
بسبب الحرب.
إنني أكره الشتاء.
حين كنا في خيمتنا جالسين في البرد القاسي،
والعاصفة تجعل الشوادر تصدر أصواتاً مرعبة،
كان كل يوم أبي يذهب ويجمع بعض الأخشاب والكراتين لكي ندفأ.
كنا في سوريا لا نشعر بالبرد، ولا نسمع هذه الأصوات أبداً...
كنت أحب الشتاء كثيراً، ولكن الآن لا أحبه.
الشتاء الماضي مات أطفال من البرد.
وهذا الشتاء، أخاف أن أموت أنا،
أو أحد إخوتي، أو أصدقائي...
يا رب، أرجعنا إلى بلدنا سوريا، لنعيش بأمان ودفء.

فاطمة التامر

ادلب - العمر 10

© عمل فني لفارس خاشوق

© عمل فني لليلى حمزة

أسئلة بريئة

ألست طفلة؟!
ألا أملك براءة الأطفال؟
وطموحهم؟!
وذلك الحبّ والنقاء؟
فلمَ لا أعيش مثلهم؟
بأي حقّ يضيع حلمي؟
ويتوه معه الأمان؟
مَن الذي سرق من بلدي الحنان؟
ومن الذي استبدل الحرب بالأمان؟
ولكن سأستردّ حقوقي
رغماً عن الأحزان،
فالحب والحقّ والخير،
منتصرون على الطغيان.

شيماء علوش

حمص - العمر 12

اللّه يفرجها عَ بَلَدي

غصّة ورا غصّة...
كيف ولوين رايحة هالقصّة؟
نفوس مقهورة
وقلوب مكسورة
وذكريات الناس
على حيطان البيوت
المهجورة.
لمين بدنا نحكي؟!!!!
وعلى مين بدنا نبكي؟!!
وبترجع الغصّة.
شوية أمل.
ونقول ما إلنا غير الله
إلّي عالم بكل هالقصّة.

تغريد عزالدين

حمص - العمر 14

© عمل فني لاماندين بروناس

تعزيز حقّ الأطفال اللاجئين السوريين في التعليم في لبنان: مسارات نحو «لا لضياع جيل»

باسل عكر* - الحسناء كفتارو**

يعاني الأفراد الذين لجأوا إلى لبنان بسبب النزوح القسري من الحرب أو الإضطهاد، من شتّى أنواع انتهاكات حقوق الإنسان ودرجاتها. وأكثر فئات البشر ضعفاً هم الأطفال، ومن بين الصراعات العديدة المتعلّقة بذلك محدوديّة حصولهم على التعليم الجيّد وإعادة التأهيل من الصدمات الناجمة عن الحرب. فمن بين 666491 طفلاً سورياً في في لبنان، يوجد 42% فقط في التعليم النظامي، و10% في برامج التعليم غير النظامي، و48% لا يحصلون على أيّ تعليم (مفوّضية شؤون اللاجئين UNHCR، 2019)[1]. إنّ الوصول المحدود إلى الفرص الأكاديمية وإعادة التأهيل بعد الحرب يمكن أن يؤدّي إلى جيل ضائع بسبب ضعف الرفاهية العاطفية، والتهميش الاقتصادي، والبيئات التي يسودها العنف. وسنعرض في ما يلي الأطر التي تحدّد حقّ هؤلاء الأطفال في التعليم. بعدها سنسلّط الضوء على الجهود الرئيسية، ثمّ تحدّيات المهمّة غير المسبوقة المتمثّلة في توفير الخدمات التعليمية لجميع الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان.

الحقّ في التعليم

إنّ إتفاقية حقوق الطفل CRC (الأمم المتحدة، 1989) هي صكّ ملزم قانوناً صدّقت عليه جميع البلدان باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وتنصّ إتفاقية حقوق الطفل على الحقّ في التعليم الابتدائي المجاني، والآمن، والذي يدعم مبادئ الإحترام المتبادل والعيش المستدام (المادة 22). ومن بين الأطفال الأكثر ضعفا، يحقّ للمشرّدين قسراً وضحايا العنف الحصول على حماية ومساعدة خاصّتين (المادة 22)، وعلى تدخّلات للتعافي البدني والنفسي في «بيئة تعزّز صحّة الطفل واحترامه لذاته وكرامته» (المادة 39). توماسيفسكي (2001) تجادل بأنّ للأطفال الحقّ في التعليم المتاح، والمتوفّر، والمقبول، والقابل للتكيّف. وتذكر سلطات أخرى مثل الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) ممارسات تعليميّة أكثر تفصيلاً مثل مهارات حلّ المشاكل ومواجهتها، والتي يمكن أن تمكّن الأطفال من «اتخاذ قرارات جيّدة حول كيفية البقاء والرعاية بأنفسهم وبالآخرين وسط محيطات خطرة» (INEE، 2010، ص 2).

الإستجابة: النظم والنهج

تمثّل نظم التعليم الوطنية في البلدان المضيفة للنازحين قسرا فرصاً محتملة لتجسيد حقّهم في التعليم. فإنّ التعليم أصبح متوفّراً من خلال ترسيخ أنظمة للحوكمة، و تعزيز العلاقات بين الثقافات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة (درايدن - بيترسون وآخرون، 2019). وبذلت جهود كبيرة في لبنان لدعم التحصيل العلمي والتطوّر النفسي والاجتماعي للأطفال اللاجئين السوريين. وقامت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان MEHE (2016)، وبدعم من الجهات المانحة الدولية ووكالات الأمم المتحدة، بوضع إطار عمل إستراتيجية «توفير التعليم لجميع الأطفال» RACE I (2014-2016)، تليها RACE II (2017-2021). وتستهدف وثائق إستراتيجية RACE جميع الأطفال في لبنان بين 3 و18 عاماً. وتحدّد RACE II ثلاث ركائز أساسية لتوفير التعليم الجيّد المستدام من خلال نظام التعليم الوطني: تحسين فرص الحصول على التعليم، وتحسين نوعية التعلّم والتعليم، وتعزيز نظم الحوكمة.

وفي إطار RACE، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان MEHE دواماً ثانياً بعد الظهر في المدارس الحكومية، ممّا زاد توافر التدريس النظامي وغير النظامي. وارتفع عدد مدارس الدوام الثاني من 88 مدرسة في عام 2013 إلى 346 مدرسة في عام 2018 (مفوّضية شؤون اللاجئين UNHCR، 2019). استثمرت الوزارة أيضاً في حلقات عمل للمعلّمين، وإعادة تأهيل المدارس، والنقل، واللوازم المدرسيّة.

ولقد قدّم المجتمع المدني والمنظمات الدولية بعض المساعدة لنظام التعليم الوطني الذي تستنزفه الموارد المحدودة، من خلال «التعليم غير النظامي» (NFE) للاجئين السوريين. وتختلف برامج «التعليم غير النظامي»، فبعضها يؤمّن الدعم التعليمي قبل بدء الدوام الثاني في المدارس الرسمية، أو التدريب المهني، أو الفنون التعبيرية لمعالجة الصدمات وتعزيز السلامة العاطفية (عكر وفان أوميرينغ، 2018؛ كرم ومونا‌غان ويودر 2016).

الحواجز الثقافية

هناك جذور مختلفة تحد من حصول الأطفال اللاجئين السوريين على تعليم جيد في لبنان، مثل جوّ البقاء والتهميش والعنف المنزلي. غالباً ما يكون الأطفال اللاجئون ضحايا للعنف المنزلي والتنمّر في المدرسة. إذ تعمل البيئة الاجتماعية للعنف البنيوي والمباشر إلى تفاقم التوتر عند الأطفال. ويجد العديد من الأهل قيمة مباشرة أكبر بعمل أطفالهم لكسب أجر بدلاً من الإستثمار الطويل الأجل في التعليم (بيرتي، 2015). وإنّ الأطفال اللاجئين السوريين هم أيضاً ضحايا وشهود للعنف المنزلي، وفي عدد أقلّ من الحالات المبلّغ عنها، ضحايا للتمييز أو التنمّر في المدرسة. وإنّ مستويات التوتّر المزمن المتواصلة تعرقل وظائف الجهاز العصبي للتفكير الناقد وتعلّم اللغات (لوبيان، ماك أووين، غونار، وهايم، 2009؛ المجلس العلمي الوطني المعني بالطفل النامي، 2014 [2005]). وفي محاولة لمعالجة هذا الأمر، وضعت وزارة التربية والتعليم العالي واليونيسف في عام 2018 «سياسة حماية الطفل في المدارس» التي تساهم أيضاً في توفير تدابير السلامة في المنزل.

وهناك سبب جوهري آخر نابع من محدوديّة الموارد ونظم الحوكمة السائدة أصلاً في نظام التعليم الوطني، ممّا يضاعف مشاكل التكيف التعليمي للأطفال المحرومين مثل اللاجئين. بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة، حيث يرتكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في لبنان في معظمه على نظريات التطوّر المرحلية (مثل بياجيه)، والتي وفقاً لوالش (2005) تفتقر إلى الأدلة الكافية ولا تمتّ بصلة إلى فهم النمو البشري في السنوات المبكرة. إنّ التعليم قبل المدرسي في لبنان يشبه إلى حدّ كبير الصف الأوّل من خلال تركيزه [الزائد] على تعلّم القراءة والكتابة والحساب. وتشير المقابلات التي أجريت مع معلّمي الحضانة وملاحظاتهم في صفوفهم إلى أنّ الهدف الأساسي من القراءة والكتابة يشجّع على التدريس الذي يمكن أن يقوّض ثقة الأطفال في المعرفة الذاتية (أبو الحاج، كالوستيان، بوني، وشاتيلا، 2018)، ويتجاهل أسس بنية الدماغ اللازمة لبناء علاقات صحّية، وإدارة العاطفة، والوظائف التنفيذية، وتنظيم التوتّر (عكر، عمر، تشن، 2017).

كما وأنّ المعلّمين المؤهّلين عددهم قليل. وفي القطاع العام، فقط 23.5% من المعلّمين لديهم شهادة معترفة تؤهّلهم للتدريس (المركز التربوي للبحوث والإنماء CERD، 2019). وعلاوةً على ذلك، أدّى نظام التعاقد القصير الأجل الحديث مع المعلّمين في المدارس الرسمية إلى «فائض كبير في عدد أعضاء هيئة التدريس غير المؤهّلين في المدارس الرسمية للتعليم الأساسي» (وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، 2016، ص 8). وقد حاولت أنشطة RACE II معالجة هذا الأمر من خلال عقد حلقات عمل للتطوير المهني.

وتنتج التحدّيات الأخرى التي تحول دون إتاحة التعليم وتكييفه، عن ثقافة الحوكمة التي تتعارض مع المبادئ الديمقراطية. فقد انعكس الفساد المتفشّي في لبنان على الموازنات المخصّصة للقطاع التعليمي، كما أثّرت التوتّرات الطائفية أيضاً على معاملة اللاجئين حتى في البيئات التنظيمية (الغالي، علم الدين، فرح، بن شيبا، 2019).

الإستنتاجات والتوجّهات الجديدة

و مع ذلك، حقّقت مساعي لبنان لتطوير قطاع التعليم الرسمي العديد من الإنجازات على الرغم من عوائق البيئة الإجتماعية - الثقافية، والإجتماعية-السياسية، والإجتماعية - الاقتصادية. وينبغي أن تنظر المساعي المستقبلية في كيفية زيادة إدماج الأطفال اللاجئين السوريين في المجتمع اللبناني للتخفيف من حدّة التوتّرات الاجتماعية، وتحسين إحساسهم بالكفاءة الذاتية، وجعلهم أعضاء نشطين في مجتمع ديمقراطي. فعلى سبيل المثال، تستطيع وزارة التربية والتعليم العالي مع وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الإجتماعية وضع استراتيجيات إضافية لتعزيز قدرات الوكالات الحكومية في الإستجابة لأزمة التعليم (الغالي، غلاييني، وإسماعيل، 2016). وإنّ هذه التوجّهات يمكن أن تدعم التدابير القائمة لضمان رفاهية الأطفال اللاجئين السوريين وأطفال المجتمعات المضيفة المستضعفين بشكلٍ عام. وبالتالي، فإنّ ذلك سيولّد لديهم آمالاً وتطلّعات للمستقبل، ويحافظ على إمكاناتهم البشرية، ويساعد على الحيلولة دون ضياع جيل في المنطقة.

* أستاذ مشارك في التربية ومدير مركز البحوث التطبيقية في التعليم في جامعة سيدة اللويزة، لبنان
** ناشطة إنسانية وحاصلة على دبلوم القيادة التربوية من الجامعة الأميركية في بيروت مع خبرة في البحث في معهد عصام فارس للدراسات العامة

(1) تستشهد خطة لبنان للإستجابة للأزمة (المستحدثة لعام 2019) بإحصاءات المفوضية لعام 2018 التي تفيد أنّ لبنان يستضيف حوال631،029 n طفلاً سوريًا تتراوح أعمارهم بين 3 و18 عاماً. وفقاً لموقع: https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/04/LCRP-EN-2019.pdf

المراجع

- ت. ر. أبو الحاج، ك. كالوستيان، س.و. بوني، س. شاتيلا (2018): Fifi the Punishing Cat and Other Civic Lessons from a Lebanese Public Kindergarten School)فيفي القط المعاقب والدروس المدنيّة الأخرى من مدرسة الروضة الرسمية اللبنانية). مجلة التعليم في حالات الطوارىء، 4 (1)، 13-44 doi:doi.org/10.17609/xnpr-ce74

- ب. عكر، م. عمر، أ. تشين (2017).Early childhood education and kindergarten for Syrian refugee children and vulnerable host community children in Jordan and Lebanon (التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والحضانة للأطفال اللاجئين السوريين وأطفال المجتمعات المضيفة المستضعفين في الأردن ولبنان). إبحث أجرته مؤسسة كاريتاس النمسا لتنفيذ برنامج التعليم الشامل الإقليمي في الأردن ولبنان]. مركز البحوث التطبيقية في التربية في جامعة سيدة اللويزة، زوق مصبح، لبنان

- ب. عكر، ا. فان أوميرينغ، 2018: An emerging framework for providing education to Syrian Refugee children in Lebanon (إطار ناشئ لتوفير التعليم للأطفال اللاجئين السوريين في لبنان). الأطفال اللاجئون السوريون في الشرق الأوسط وأوروبا (ص. 72-59). دار النشر: روتلدج.

- ب. بيرتي، (2015): The Syrian refugee crisis: Regional and human security implications (أزمة اللاجئين السوريين: الآثار المترتبة على الأمن الإقليمي والإنساني). التقييم الاستراتيجي، 17(4)، 41-53.

- المركز التربوي للبحوث والإنماء CERD، 2019: النشرة الإحصائية: العام الدراسي 2019-2018. http://crdp.org/files/2019083008264 65.pdf

- س. درايدن-بيترسون، ا. أدلمانا، س. الفارادوا، ك. اندرسونا، م.ج. بيلينوب، ر. بروكسا، إ. سوزوكيا (2019): Inclusion of refugees in national education systems. (إدماج اللاجئين في النظم التعليمية الوطنية). أطروحة للتقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019: الهجرة، والنزوح، والتعليم: بناء الجسور لا الجدران. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000266054

- ه. الغالي، ف. علم الدين، س. فرح، ث. بن شيبا، 2019: Pathways to and beyond education for refugee youth in Jordan and Lebanon (المسارات إلى التعليم وما بعده للشباب اللاجئين في الأردن ولبنان) https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/research_reports/2018-2019/20190305_pathway_to_and_beyond_education.pdf

- ه. الغالي، ن. غلاييني، غ. إسماعيل، (2016): Responding to crisis: Syrian refugee education in Lebanon (الاستجابة للازمه: تعليم اللاجئين السوريين في لبنان). موجز السياسات # 7. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية. الجامعة الأميركية في بيروت .https://www.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/policy_memos/2015-2016/20160406_responding_to_crisis.pdf

- م. غريفز، م. نبهاني، ر. بحوس (2019): Shelter in a storm: A case study exploring the use of psycho-social protection Strategies in non-formal refugee education in Lebanon (الملجأ في العاصفة: دراسة حالة لاستكشاف إستخدام إستراتيجيات الحماية النفسية والاجتماعية في التعليم غير النظامي للاجئين في لبنان). المجلة الدولية للتنمية التعليمية، 66، 77-70 https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2019.02.005

- الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) 2010: Minimum Standards for Education: Preparedness, Response, Recovery (المعايير الدنيا للتعليم: التأهب والاستجابة والتعافي). (الطبعة الثانية). نيويورك: الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

- س. ج. لوبيان، ب.س. ماك أووين، م.ر. غونار، س. هايم، 2009: Effects of stress throughout the lifespan on the brain, behaviour and cognition (آثار التوتّر طوال العمر على الدماغ والسلوك والإدراك). مجلة Nature Reviews Neuroscience، 10(6)، 434-445

- وزارة التربية والتعليم العالي، 2016: توفير التعليم لجميع الأطفال 2017-2021) RACE II). بيروت https://www.mehe.gov.lb/ar/Projects/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/RACEfinalEnglish2.pdf

- المجلس العلمي الوطني المعني بالطفل النامي، 2014([2005]): Excessive stress disrupts the architecture of the developing brain (التوتّر المفرط يعطّل بنية الدماغ النامي). ورقة العمل رقم 3، محدّثة. http://www.developingchild.net

- ك. توماسيفسكي (2001): Human rights obligations: Making education available, accessible, acceptable, and adaptable (جعل التعليم متوفراً متاحاً، مقبولاً، وقابلاً للتكيّف). الحق في التعليم. دليل تمهيدي 3. http://www.right-to-education.org/sites/right-to-education.org/files/resource-attachments/Tomasevski_Primer%203.pdf

- المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR 2019، لبنان: التعليم. https://www.unhcr.org/lb/education

- المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR 2019، لبنان: برنامج التعليم. https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/04/Education-Factsheet.pdf

- الأمم المتحدة. (1989). إتفاقية حقوق الطفل. https://treaties.un.org/doc/Treaties/1990/09/19900902%2003-14%20AM/Ch_IV_11p.pdf

- د. والش، (2005). Developmental theory and early childhood education: Necessary but not sufficient (نظرية التطوّر والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: ضرورية ولكن غير كافية). في كتاب ن. يلاند، المسائل الحرجة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة "Critical issues in early childhood education"(ص. 48-40) ميدنهيد، دار النشر:أوبن يوتيفرسيتي برس

- إ. وينغر، (1998). Communities of practice: Learning as a social system (مجتمعات الممارسة: التعلّم كنظام إجتماعي). Systems Thinker، 9(5)، 3-2

تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل عبر تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها

روني جلخ*

عندما اجتمعت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرسمية الأولى في أيلول/تشرين الأول 1991، سلّطت الضوء على المبادئ العامة التي تساهم في تفسير الاتفاقية وتوجيهها. والمبادئ الأربعة هي: (1) عدم التمييز، (2) مصالح الطفل الفضلى، (3) الحقّ في البقاء والنمو، (4) آراء الطفل.

© روني جلخ

أطفال يرسمون خريطة تشاركيّة لأحيائهم في طرابلس

في عام 2015، حظي دور الأماكن العامة باعتراف غير مسبوق من خلال إدراج مقصد في خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وهو المقصد 7 من الهدف 11، الذي يلتزم بـ «توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيّما بالنسبة إلى لنساء والأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة».

ويمكن أن تضطلع الأماكن العامة بأدوار مختلفة، وبالإمكان استخدامها من قبل جميع شرائح السكان بطرق متنوّعة. ورغم ذلك، غالباً ما يشار إليها باسم «غرفة معيشة الرجل الفقير» وذلك بسبب أهميّتها الخاصّة للفئات المهمّشة والضعيفة، ولا سيّما الأطفال. ومع أنّها مفتوحة ومتاحة للجميع من الناحية النظريّة، إلّا أنّ معظم هذه الأماكن العامّة ينتهي به المطاف ليغدو مكاناً للتمييز، وعدم الأمان، والاستبعاد، خصوصاً بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال.

فهل تؤدّي الأماكن العامة حالياً دوراً مهمّاً في تشجيع الإدماج، لا سيّما بالنسبة إلى الفئات الأكثر ضعفًا مثل الأطفال؟ وهل يمكن أن يدعم تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها Placemaking تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؟

تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها فلسفة وعملية في آن معاً:

يعتبر تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها نهجاً تشاركياً في تخطيط الأماكن العامّة وتصميمها وإدارتها. إنه ينطوي على معاينة مكانٍ ما بدقّة، ومراقبة الأشخاص الذين يعيشون ويعملون ويلعبون فيه، والاستماع إليهم، كلّ ذلك في محاولةٍ لاكتشاف حاجاتهم وتطلّعاتهم. وتستخدم هذه المعلومات لاحقاً لوضع رؤية مشتركة للمكان بهدف إنشاء مساحة عامّة مناسبة تعزّز رفاهيّة المجتمع والادماج الاجتماعي.

وتكمن الإجابة عن السؤال حول كيفية مساهمة تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في كيفية إضفائه بعداً عمليّاً على المبادئ العامة الأربعة:

1 - عدم التمييز

وفقاً لما ورد في البند 1 من المادة 2: «تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضّحة في هذه الإتفاقية وتضمنها لكلّ طفل يخضع لولايتها دون أيّ نوع من أنواع التمييز، بغضّ النظر عن عنصر الطفل، أو والديه، أو الوصي القانوني عليه، أو لونهم، أو جنسهم، أو لغتهم، أو دينهم، أو رأيهم السياسي أو غيره، أو أصلهم القومي، أو الإثني، أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أيّ وضع آخر».

إنّ تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها يخلقان أماكن شاملة تهدف إلى الحدّ من التمييز والتوتّرات الاجتماعية بين المجتمعات المحليّة المنعزلة. ومفهوم الأماكن العامة الشاملة لا يعني فقط تصميم مكان يمكن أن يشمل مختلف فئات المجتمع المحلّي، بل يعني أيضاً كيفية إشراك هذه المجموعات في تخطيط وتصميم هذه المساحات بطرق تؤدّي إلى الإدماج الاجتماعي.

2 - مصالح الطفل الفضلى

يحتاج الأطفال إلى دعمٍ خاص لكي يتمكّنوا من التمتّع بكامل حقوقهم حسبما نصّ عليه البند 1 من المادة 3: «في جميع الإجراءات التي تتعلّق بالأطفال، سواءً قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامّة أو الخاصّة، أو المحاكم، أو السلطات الإدارية، أو الهيئات التشريعية، يولّى الاعتبار الأوّل لمصالح الطفل الفضلى».

إنّ تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها يعزّزان الحكم الرشيد، ويزيدان وعي السلطات والمجتمعات المحليّة حول أهميّة ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع، ولا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال. وهو يساهم في التواصل بين الجهات الفاعلة المحليّة ويشجّعها على العمل الجماعي من أجل مصلحة الطفل الفضلى، وحقّه في الحصول على أماكن آمنة و ملائمة للأطفال داخل المدينة.

3 - الحقّ في البقاء والنمو

وهو الأكثر ارتباطاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطفل، وقد نصّ عليه البند 2 من المادة 6 كما يلي: «تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حدّ ممكن بقاء الطفل ونموّه».

ويقوم تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها بتسليط الضوء على أهميّة الأماكن العامة كمحرّك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعزّز السلامة والأمن ويعطي الأفضليّة للتفاعل الاجتماعي. وهو يشجّع الأماكن العامة الجيّدة التي تحصّن الصحّة الجسديّة والعقليّة للأطفال من خلال تشجيع النشاط الجسدي، وتخفيف التوتّر وتوفير بيئة مريحة.

4 - آراء الطفل

لقد صيغ هذا المبدأ في البند 1 من المادة 12 التّي تنصّ على أن «تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حقّ التعبير عن تلك الآراء بحُريّة في جميع المسائل التي تمسّ الطفل، وتولّى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسنّ الطفل ونضجه».

وكنهج محوره الإنسان، ينطوي تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها على الرصد، والاستماع، وطرح الأسئلة على الناس لاكتشاف الاحاجات والتطلّعات. وغالباً ما يكون الأطفال المشاركين الرئيسيين في المجتمع المحليّ ضمن عملية تصميم المساحات العامة، وبالتالي فإنهم يساهمون بشكلٍ كبير في تصوّر الأماكن العامة. فالأطفال يميلون بطبيعة الحال إلى التعبير بصورة أفضل عن آرائهم واهتماماتهم في ما يتعلّق بالأماكن العامة، وبالتالي فإنّ الإصغاء إلى آرائهم واحترامها أمرٌ أساسي ومنطقي.

إنّ تجربة تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها لإحياء الأماكن العامة كعملية تعاونية للمجتمع المحلّي، يسمحان بتجسيد إتفاقية حقوق الطفل ضمن حيّز مادي يمكن فيه تنفيذها، والأهمّ من ذلك تعزيز الإدماج الاجتماعي. ويعتبر تطوير فرص الوصول إلى الأماكن العامة الجيّدة لأضعف سكان المناطق الحضرية، أداةً قوية لتعزيز المساواة ودعم الإدماج ومكافحة التمييز.

* ناشط وممارس في تصميم المساحات العامة وتنظيم استخدامها

خارج الفقاعة

تهاني نصّار*

كانت المرّة الأولى التي أدخل فيها الى مدرسة لبنانية، فأنا منذ نعومة أظافري لم أدرس إلا في مدارس فلسطينية، بدءًا من زميلاتي وزملائي التلامذة الى أساتذتي والمدير، حتّى أنّ بائعة الدكان في ملعب المدرسة كانت فلسطينية. كلّ من وما حولي كان فلسطينياً: اللهجة المستخدمة من قبل الجميع، العَلم المرسوم على احد الجدران، المقالات الملصقة على مجلّة الحائط، الأناشيد والرقصات التي نتدرب عليها لاحتفالات المدرسة، حتّى أنّ الرسائل والتعليقات الطفوليّة المكتوبة بأقلام ملوّنة على أبواب المراحيض كانت فلسطينية.

كلّ هذا تغيّر؛ فمنذ اللحظة الأولى التي وطأت بها قدماي الى داخل «مدرسة عمر فرّوخ الرسمية»، بدا كلّ شيء مختلفاً. علمت حينها أنني بتّ خارج منطقة الراحة الخاصّة بي (Comfort zone) حتّى بدت لي وكأنّها فقاعة تطاير منها الغاز، فاختفت بومضة عين. استقبلتني مساعدة المديرة بنظرة رمقتني بها من باب الإدارة وصولاً الى حافة الباطون التي كنت أجلس عليها لوحدي. اقتربت مني مشيرةً الى الحطّة الفلسطينية (الكوفية) المنسدلة من كتفيّ وصولاً حتى خصري قائلة: «شو هاي؟» كانت تقصد بأنني أخالف قوانين المدرسة المتعلّقة بمنع إظهار أي رموز سياسيّة داخل حرم المدرسة، لكنّني اعتقدت وقتها بأنّها لا تعرف قطعة القماش المنقوشة بالأبيض والأسود. أذكر لسذاجتي أنني أخذت أشرح لها بمفرداتي الخاصّة عن استعمالات الحطة ورمزيّتها للشعب الفلسطيني، فما كان منها إلّا أن أمرتني بإزالتها وعدم احضارها مرّة ثانية إلى هنا. غضبت كثيراً وانا التي كنت معتزّة بارتدائها في يومي الأول لأنّها كانت هديّة خيطت بيد صديقة جدتي «سودة».

استلّيت الحطّة من طرفها المنسدل يساراً وطويتها برفق ثم أقفلت عليها حقيبة المدرسة. كان قلبي يخفق باضطراب شديد وأحسست بأن شيئاً ما بداخلي قد كُسر. صوت الجرس كان مختلفاً، ومشيت باتجاه الطلاب الذين اصطفوا بثوانٍ في الباحة. ساعدتني احدى المعلّمات في ايجاد صفي وأوقفتني في المقدّمة. حيّتنا المديرة مرحبّة بالسنة الدراسية الجديدة ثم علت الموسيقى في أرجاء المكان وارتفع صوت التلامذة جميعهم وهم يرددون: «كلّنا للوطن للعلى للعلم، ملء عين الزمن سيفنا والقلم». كنت أعلم أنّ هذا هو النشيد الوطني اللبناني، كما كنت أعرف كلماته من درس مادة التربية الوطنية. فبالرغم من أنّني درست في مدارس وكالة الأونروا للفلسطينيين، إلّا أنّ المنهاج كان بالمجمل لبنانياً. لكنّ وطني ليس لبنان! لماذا يرمقني الطلّاب ببقائي صامتة وهم يقفون للنشيد؟ أحسست وكأنّ جنسيّتي الأصليّة وثقافة بلدي تُسلب منّي في هذا المكان الضيّق. كان ضغطاً اجتماعياً يمارس عليّ من قبل المراهقين الآخرين، وإن لم يكن مقصوداً. تلفّت حولي واذ بشفاهي تتحرّك كما شفاه الجميع وتغنّي للعلم اللبناني.

لم ينادني أحد في الصف باسمي، كنت «التلميذة الجديدة» للطلّاب كما للأساتذة. هكذا كانوا يتعرّفون عليّ ويخاطبونني. لم أستطع الإندماج في الصف يومها لأني انشغلت في معرفة السبب الذي يتمّ فيه معاملتي بهذا الشكل. هل يعود ذلك لاختلاف جنسيّتي وثقافتي؟ لكن الاختلاف ليس مشكلة بل حقّ، حسبما تعلّمت مع أختي في واحدة من حلقات التوعية التي حضرناها في إحدى الجمعيات غير الحكومية في المخيّم حول حقوق الطفل. حقّي في الإسم والجنسيّة والهوية يجب ان يكون مصانًا وفقًا للمادة الثامنة من اتفاقية حقوق الطفل، والحطّة/الكوفية الفلسطينية هي جزء من هويّتي. بالرغم من ثقتي بما تعلّمته إلّا أنّ ما حدث معي جعلني غاضبة. عدت يومها الى مخيم برج البراجنة مستاءة. فكّرت بترك المدرسة لكن ذلك كان مستحيلاً، فأنا التي طلبت الانتقال الى مدرسة جديدة. رميت حقيبتي على باب الدار بعنف. كانت جدّتي «سودة» جالسة وسط الدار باتجاه البوابة المفتوحة وهي تتفقد قطع الحرّ الأحمر المصطفّ فوق شرشف على الأرض. رفعت رأسها قليلاً ونادت عليّ: «يا مقصوفة ليش كبيتي الشنطة هيك؟ خير إن شاءالله؟» أعدت لها الحطّة وأخبرتها أنني لن أحتاجها بعد اليوم. بصوتها المعتاد صرخت في وجهي لاعتقادها بأنّها لا تعني لي شيئاً. أوضحت لها الأمر وأخبرتها بما حدث في المدرسة وكيف نهرتني مساعدة المديرة وجعلتني أخفي الحطّة، وأضفت: «حتّى إنهن بدهن ياني أصير لبنانية، ما حطّوا النشيد الفلسطيني، بسّ اللبناني». ضحكت سودة على انفعالي أمامها وطلبت منّي أن اجلب لها مطحنة الحرّ اليدويّة من تحت الدرج. أخذتها من يدي ووضعت إناءً أسفل مصفاة المطحنة ثم أخذت تزجّ بقطع الحرّ الناشفة في فوّهتها. «إسّا بدّي أحكيلك كيف إنت اللّي غلطتي اليوم» قالت ببرود بينما أنا ذهلت إثر سماعي لذلك، ولأنّها كانت تعرفني جيداً - الحفيدة الوحيدة التي نالت شرف قصّة نوم منها منذ سنوات - أضافت: «اسكتي لأخلّص».

© غلاف القصة المصورة أم ياسر وكوب الحليب» 2020 المأخوذة من كتاب حكايات ستي (2018، دار الفرات)

علّمتني سودة أنّ ما حدث هو أمر طبيعي ومعتاد، فلمَ عساهم يشغلون النشيد الفلسطيني في مدرسة رسميّة لبنانية؟ هل في مدارس الأونروا نردّد كلمات النشيد اللبناني عند كلّ صباح؟ ثمّ إنّ مشاركتي لهم لا تدلّ على انتزاع هويّتي منّي او جعلي لبنانية، فحسب قولها «إنتي فلسطينية أبّاً عن جدّ، ومن كويكات، قرية ستّك وسيدِك. هادا الشي ما حدا بشلحك إياه لأنه بدمّك. كلّ واحد بهالدنيا الواسعة يا ستّي عنده بلد وهوية وعادات بتشبهه، لازم يضلّ محافظ عليها». وأوضحت أنّنا نعيش في لبنان منذ النكبة، ومن الصحيح أن تختلط الثقافتان فذلك يغني كليهما، مستشهدةً بمحلّ جدّي الكائن خارج المخيّم، والذي يتعامل فيه مع لبنانيين وزبائن من جنسيّات مختلفة. يومها؛ لم تنسَ جدّتي -بالطبع- التطرّق لأهل أمّي الذين حصلوا على الجنسيّة اللبنانية -لظروف تجنيس سياسية- لكنّهم ما زالوا يسكنون في المخيّم بين أهلهم. كان كلام «سودة» يأخذني لإدراك أنّ غضبي ممّا حصل في المدرسة كان سببه عدم وعيي لهذه الأمور. خجلت من تصرّفي غير اللائق أمامها، لكنّها تنبّهت إلى احمرار خدايّ فأنهت كلامها: «اسمك تهاني نصّار، ما حدا بينادي عليكي غير باسمك. وكمان شغلة قبل ما تروحي تبدلي أواعيكي، الحطّة مش سياسة، قوليلها للمعلّمة انو سيدي كان يلبسها على راسه هو وعم يشتغل بأرض كويكات».

يومها تعلّمت الكثير. لطالما كانت «سودة» معلّمة جيدة بالرغم من شخصيّتها الصارمة وطبعها الحادّ الذي لم يحتملهما أكثريّة افراد العائلة ولربّما الجيران أيضاً. أسأل نفسي اليوم هل كنت سأصبح ما أنا عليه الآن لولا حكمتها والمخيّم الذي شكّل وعيي بهويّتي الوطنيّة؟ لم يكن سهلاً على أجدادي الذين عبروا الحدود الفلسطينية اللبنانية سيراً على الأقدام عام 1948 أن يسعوا لخلق مساحة آمنة لأطفالهم. لربما المخيّم-لظروف عدّة- ليس بالمكان الأمثل لطفل، لكنّه بالتأكيد كان بالنسبة لي ولجيلي مكاناً مَدَّنا بحقوقنا البديهية كأطفال بدءًا من كونه موضعاً آمناً نشأنا على أرضه، وبين أزقّته الضّيقة وحاراته البسيطة لعبنا «الزحفة» وركضنا خلف عربة بائع الكعك الذي نسي اعطاءنا حفّة زعتر ملفوفة بورق رقيق. في المخيّم كانت بوّابات الدار تبقى مفتوحة منذ الصباح، يرى عابر الطريق سكانها مجتمعين على حديث قهوة صباحيّة أو شاي يتمتعون به بعد الظهر. جدران المخيّم مليئة بالرسمات والأقوال التي ساهمت بتعزيز هويّتنا، من خريطة فلسطين الكاملة لأسماء قرى وبلدات الجليل الأعلى المهجّرة، إلى صورة حنظلة الذي كان صديقنا حين كنّا بعمره وتحمّل غلاظتنا يوم ذابت أقلام تلوين الشمع لشدّة ما حففناها بالحائط بهدف تغيير لون ثيابه. باختصار، هو المكان الذي أعطانا حقّنا كأطفال بممارسة هويّتنا الفلسطينية من حيث اللّهجة والعادات والتقاليد، كما أنّه علّمنا منذ الصغر بأننا فلسطينيو الجنسيّة في بيئة لبنانية أطفالها يحملون جنسيّة بلدهم، لأنّ ذلك هو حقّهم، حقّنا، وحقّ أيّ طفل في العالم.

* كاتبة فلسطينية، وأستاذة جامعية، ومديرة دار-المجتمع الإبداعي

كيف نحصّن شباب اليوم بالمهارات للمواجهة الشرسة؟

سوزان برباري*

«لا أحد يفهمني ...يكفي تنمّر عليّ ... تعاملونني باستخفاف ...» تلك العبارات يردّدها دائماً المراهق، حيث يكون ضائعاً بين إغراءات الحياة وبين إطاعة أهله. تلك المرحلة الصعبة من العناد والتمرّد ومحاولة إثبات الذات ورفض السلطة أيّاً كان نوعها، حيث يفقد أهله البوصلة في معرفة التعامل معه، خصوصاً إذا كان مدمناً على المخدرات، من دون أن يدرك التداعيات السلبيّة على حياته وما ينتج من ذلك من اضطرابات نفسيّة يعاني منها. فكيف يمكن مساعدته في أخذ القرار السليم عند أيّة مشكلة تعترضه ومتى يقول «لا»؟! وإلى أيّ مدى هناك تجاوب من قبل شباب اليوم تجاه ورش التدريب على تعزيز المهارات؟

شباب ضائع والإنقاذ في التدريب في اليونيسف

كم من حالات اجتماعية محزنة نسمع عنها «شاب في مقتبل العمر أشبع جسده بالسمّ الأبيض فضاع مستقبله ولم يجد من يمدّ له يد الإنقاذ»، إلى أن جاء اليوم من يدرّبه على مواجهة واقعه بحزم في أخذ القرار، ويعزّز فيه الثقة في النفس، والتمييز بين الصحّ والخطأ ولكن كيف؟ وما هي الوسائل المتّبعة للتدريب؟

أمام ذلك كان لا بدّ من زحمة مشاريع وورش عمل تصبّ بهدف واحد، وهو مساعدة جيل اليوم لكي يكون رشيد نفسه. هذا ما قدّمته المسؤولة في برنامج الشباب في اليونسيف، عبير بو زكي، التي اعتبرت: «أنّ الصحّة النفسيّة تأتي ضمن المهارات الصحيّة، وهي حقّ من حقوق الشباب، ومن التزامتنا دعمهم نفسيّاً لمواجهة القرارات الصعبة، من خلال تزويدهم بالمهارات بهدف الوصول إلى جيل واعٍ محصّن نفسيّاً. هذا ما تسعى إليه اليونيسف في دعم المشاريع التي تعنى بالصحّة النفسيّة للشباب بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحّة، والأمم المتّحدة، والجمعيّات المعنيّة في هذا الخصوص، كون الشباب من عمر عشر سنوات وما فوق، وهي الفئة العمريّة المستهدفة في برامجنا، يحتاجون إلى تمكين مهاراتهم الذاتيّة في أخذ القرار الصائب، ومتى يقولون «لا» في حال تمّ تعرّضهم إلى اغراءات، ومنها على سبيل المثال التدخين أو النارجيلة. إذ نعمل على حضّهم على رفضها باظهار سيّئاتها، والتركيز على الرياضة من أجل التنمية، وأنشطة الدعم الاجتماعي، وتعزيز المهارات لإخراج الطاقة السلبيّة والحثّ على التفكير الإيجابي من خلال تطوير المهارات الشخصيّة، عن طريق تعزيز التواصل سواءً مع الأهل، أم الإدارة في المدرسة لتفهّم ما يمرّ به المراهق وكيفية التعامل معه من دون رمي السلبيّات عليه، كون هذه الفئة العمرية تصاب بهذه الفترة باحباط نفسيّ، وتحتاج لمن يدعمها ويحصّنها نفسيّاً ويسمعها، لكي تكوّن شخصيّتها على أساسٍ صلب، ممّا يساعدها على التعبير عن مشاعرها من خلال تزويدها بمهارات تجعلها تأخذ القرار السليم».

التربية في الصحّة النفسيّة

في المقلب الآخر، كون التربية هي الأساس في تدريب التلميذ بمعترك الحياة، فكان لا بدّ من تحصينه منذ صغر سنّه لكي يكون صاحب القرار في أيّة مشكلة تعترضه. وهذا ما شرحته باسهاب المسؤولة عن برنامج الصحّة المدرسيّة في وزارة التربية، صونيا نجم، التي قالت: «إنّ مفهوم الوقاية لا يرتكز فقط على المعلومات العلميّة، بل على المهارات. فعلى سبيل المثال إذا قلنا للتلميذ إنّ التدخين يضرّ، علينا أن نسلّحه بالمهارات الحياتيّة لكي يكون لديه تفكير ناقد يتأكّد من خلاله أنّ التدخين ليس جيّداً وعليه بالتالي أخذ القرار الصائب، ويعرف متى يقول «لا» خصوصاً إذا تعرّض لابتزاز من رفاقه بعبارة "إذا لم تدخّن مثلنا النارجيلة لا تكون من فريقنا»، وهنا علينا مساعدته في اتخاذ القرار السليم، وكيفيّة مواجهة المشاكل في ايجاد الحلول لها من خلال التفكير الناقد لديه، وبالتالي الترفّع عن المشاكل النفسيّة في أية مشكلة يواجهها. لذلك نسعى في التركيز على التدريب على المهارات الحياتيّة حسب الأعمار، ومن الأفضل أن نبدأ مع الأصغر سنّاً من عمر الروضة وأقلّ من عشر سنوات. فصحيح أننا لا نستطيع تدريبه على التفكير الناقد، بل علينا في هذا العمر توجيهه في المحافظة على الحميميّة الخاصّة به في حال لمس أيّ شخص أعضاءه التناسليّة، يعرف كيف يدافع عن نفسه، كما وأنّه علينا أن نحميه من المشاكل النفسيّة في حال تعرّض للاعتداء الجنسي. كما وفي حال كشف طبيب المدرسة على التلاميذ وتبيّن أنّ أحداً منهم وجد عليه أيّ من الجروحات، عندها علينا التحقّق من ذلك، إمّا أن يكون تعرّض للعنف أم للضرب سواء في المنزل أم خارجه، ممّا يجعلنا نلجأ الى المرشد الصحّي لتحصينه بالتوجيه التربوي الصحيح».

المهارات ضمن استراتيجية

«من صلب عملنا تعزيز الصحّة النفسيّة للشباب» بهذه العبارة تحدّثت مديرة جمعية العناية الصحيّة، ناديا بدران، عن نشاطات داعمة لتحصين الشباب نفسياً وتزويدهم بالمهارات، كون ذلك يعزّز فيهم قوّة المواجهة بحزم عند أيّة عقبة تعترضهم: «عملنا فيه تحدٍّ وطني لإبراز مثلاً أهميّة الرياضة كطريقة لتحسين الصحّة النفسيّة عند الشباب خصوصاً الذين يعانون التمييز والوصمة، أو الذين يعانون من أوضاع صحيّة معيّنة. وسنبدأ بمشروع جديد في مساعدة التلاميذ في المدارس بهدف تحصينهم نفسياً، بالتركيز على أهمية دور الأهل والمدرسة في هذا المضمار. كما سنعمل على خطّة وطنيّة تتبنّاها وزارة الصحّة ضمن استراتيجية وطنيّة للصحّة النفسيّة، مدرجة ضمن برامج عمل. كما خصّصنا في المقابل نشاطاً من الدردشة مع الشباب للتحدّث معهم عن مواضيع متعدّدة منها المخدرات كونها تؤثّر على الصحّة النفسيّة».

وأخيراً، مع أهمية تحصين شباب اليوم بالمهارات النفسيّة والاجتماعية لمواجهة إغراءات الحياة، عسى أن نجد لهم الدعم الفعليّ قولاً وفعلاً من قبل المعنيّين لتكون الحركة بركة !

* صحافية

رؤية ألوان السماء

نجاة ع. صليبا*

نشأت في مزرعة وتعلّمت في وقتٍ مبكر ربط ألوان السماء بالطقس المحلّي. بدءًا من كلّ ظلال اللون الأزرق ووصولاً إلى كلّ تغيّرات اللون الرمادي، كانت مجموعة الألوان هذه مؤشّراً واضحًا للعواصف، والأمطار، والطقس الحارّ أو البارد. أمّا اليوم، فإنّ تواتر الأيام الغائمة والضباب الدخاني يجعل الرؤية رديئة، وبالتالي فإنّ الصلة بين السماء والطقس لم تعد واضحة.

إنّ تزايد أيام الضباب الدخاني هو نتيجة ارتفاع معدّلات التلوّث وتغيّر المناخ. والضباب الدخاني هو مزيج من كلمتين: الدخان والضباب. وتصف كلمة الضباب الدخاني بدقّة كيف يتداخل الدخان مع الضباب لإنتاج جوّ أصفر أو أسود مع رؤية ضعيفة. ويتكوّن الضباب الدخاني من مزيج من الملوّثات (مثل الجسيمات الدقيقة) والغازات الضارّة (مثل الأوزون وثاني أكسيد النيتروجين) إلى جانب الغبار أو السخام وبخار الماء. وإنّ مزيج الهواء السامّ هذا يجعل التنفّس صعبًا.

والأطفال معرّضون بشكلٍ خاصّ لآثار تلوث الهواء لأنهم (1) يعيشون على مقربة من سطح الأرض حيث يبلغ تركيز الملوّثات ذروته و(2) يتنفّسون بسرعة أكبر من البالغين. وبذلك فإنّهم يمتصّون المزيد من الملوّثات التي تؤثّر على نمو الرئتين، وتسبّب ربو مزمن، وتسرّع تطوّر سرطان الأطفال. وفي وقت لاحق من الحياة، قد يؤدّي التعرّض المستمرّ لتلوّث الهواء إلى خطورة أكبر للإصابة بأمراض القلب والأوعية الدمويّة.

وينتج الدخان من الوقود المحترق في السيارات، ومولّدات الديزل، والدرّاجات الناريّة، ومحرّكات السفن، والمداخن، والحرائق. ونظراً لسمّيتها بالنسبة إلى جميع الكائنات الحيّة على كوكب الأرض، فإنّ الانبعاثات من هذه المصادر تخضع لتنظيم رقابي شديد في معظم البلدان المتقدّمة. أمّا في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط، فلا توجد رقابة كافية على هذه الانبعاثات، ممّا يؤدّي إلى زيادة كبيرة في حالات الإصابة بالأمراض والوفيّات. والواقع أنّ أكثر من 80% من الأمراض التي تنتج من تلوّث الهواء يتمّ الإبلاغ عنها في البلدان النامية.

ويضاف إلى ارتفاع معدلات الانبعاثات من مصادر الاحتراق انخفاض كميّة الأمطار التي شهدناها في السنوات العشر الماضية. فقد أصبح شتاؤنا أقصر، وصيفنا بالتأكيد أطول وأكثر حرارة، مع تزايد في الذروات الحرارية. كما وأنّ آثار الطقس الجاف المقترنة بارتفاع درجات الحرارة مضرّة. وهي تشمل تسرّب المياه المالحة، وجفاف طبقات المياه الجوفية، ونقل الغبار من أسطح التربة الجافة، وزيادة تواتر العواصف الصحراوية والحرائق.

فعندما يؤدّي فصل الشتاء القصير إلى انخفاض الإمدادات، فإنّ استنزاف المياه الجوفيّة العذبة بضخّها من الآبار إلى السطح هو الذي يؤدّي إلى تسرّب مياه البحر إلى الداخل لاستبدالها. وتسمّى هذه العملية تسرّب المياه المالحة. وهي مشكلة في المناطق الساحليّة المكتظّة بالسكّان مثل لبنان، حيث تجاوزت مستويات المياه المالحة في طبقات المياه الجوفية والآبار المحفورة 1000 جزء في المليون في بعض المناطق. ولابدّ من أن تظلّ مستويات الملح في المياه العذبة أقلّ من 300 جزء في المليون لتكون غير ضارة بالإنسان والحيوان والمحاصيل.

إنّ الأنهار تجفّ، مما يؤثّر على معيشة العديد من المزارعين الذين أجبروا على التخلّي عن محاصيلهم. زادت الأراضي الجافة من عدد حرائق الغابات ومدّتها وشدّتها. ولقد شهدنا مثالاً مرعباً للحرائق الشديدة في جميع أنحاء البلاد في الأيّام القليلة الماضية في لبنان.

وفي خضمّ كلّ هذه التحدّيات، يقترن بقاؤنا في المنطقة بالحاجة الماسّة إلى التكيّف.

نحن، في مركز حماية الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت اعتمدنا نهجاً تشاركياً عاماً للعمل مع السكّان المحليّين ولأجلهم لاتّخاذ تدابير التكيّف المناسبة: (1) برامج إعادة التحريج تشجّع زراعة النباتات، والشجيرات، والأشجار المقاومة للجفاف والحرائق، (2) مشاريع علميّة تشاركية للمواطنين لاختبار تلوّث المياه والهواء والتربة وتخفيفه، (3) حماية المحميّات الطبيعيّة والمواقع الثقافيّة، و(4) برامج تثقيفيّة وتوعويّة لدعم أفضل الممارسات البيئية في المدارس، والبلديات، والمنظّمات المحليّة.

نحن نأمل أن نكشف الألوان الطبيعية لسمائنا، وبحرنا، ومناظرنا الطبيعيّة، حتى يتسنّى لأطفالنا النظر حولهم والإستلهام من التحوّلات الجميلة والتغيّرات الغنيّة بالألوان التي توفّرها الطبيعة.

* حائزة على جائزة لوريال – اليونيسكو للمرأة في العلوم لسنة 2019 – مديرة مركز حماية الطبيعة – محررة أكاديمية في مجلة PEERJ – محررة مساعدة في المجلة العلمية اللبنانية – أستاذة الكيمياء في كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية في بيروت

الأطفال – القادة... هذه مشاكلنا، هذا هو المسؤول، وهذه هي الحلول!

نوال نصر*

«حَدَّدنا مشاكلنا وقلنا كلامنا ونمضي بخطى ثابتة، في اتجاه المسؤول، لنقول له: هذه مخاوفنا. هذه حقوقنا. وهذه هي الحلول». هذا ما علّقت عليه الطفلة رشا ديراني.

© يونيسف

© يونيسف

أطفال 2019 هم قادة المستقبل... السلام والتغيير في عيونهم

«أطفال 2019 هم قادة المستقبل... السلام والتغيير في عيونهم». تحت هذا العنوان بادر الأطفال في الإسهام في صناعةِ التغيير. وهم جابوا، من كلِ المحافظات اللبنانية، بأوراقِ عمل أعدّوها بعنايةٍ بالغة، مقارّ المحافظين واستُقبلوا بحفاوة. جلسوا بكلِّ مسؤولية، في حضراتِ الكِبار، مزوَّدين بأوراقٍ دوَّنوا فيها الكثير من الملاحظات وتكلَّموا، بالنظام، باسمِهم وبلسانِ حال أبناء وبنات جيلهم. مشهدٌ جميل. الأطفال يعرفون أكثر من كلّ الآخرين ما ينقصهم وما يُتعبهم وما سيُعيد إليهم الرمق والحقّ والعدالة والسلام."

كما القادة جلسوا وبدأوا في استعراضِ ما يفتقرون إليه من حقوق، مقرنين الكلام بخارطة طريق تقود الى الحلول. نور، بلسم، أحمد، شهد، لين، هدى، سعد، بتول، أمجد، مروى... أطفالٌ شاركوا في طرحِ المشاكل بكثير من الوقار. وهذه المشاكل حُدّدت في جلسات نقاش انضووا فيها، مدوِّنين على قصاصات ورقيّة مشاكل تعكس معاناة شخصية أو عامة، ناقشوها بينهم في شكلٍ يُحافظ على السريّة والخصوصيّة لتجنيبهم حالات الإحراج والخجل.

«إنضوينا 160 طفلاً وطفلة، شابًّا وشابّة، بمناسبة بلوغ إتفاقيّة حقوق الطفل عامها الثلاثون، ممسكين، لأوّلِ مرّة في ثلاثين عاماً، بنشاطٍ من ألفهِ الى يائِهِ». هكذا شرحت الطفلة مروى إبراهيم حسين أبعاد هذه المبادرة وأضافت: «سنحت لنا هذه المبادرة الفرصة للإضاءة على المشاكل التي نعاني منها كأطفالٍ وشباب وإيجاد الحلول لها. وسننجح».

حين يتكلّم أطفال بلسانِ أطفال

أمجد (14 عاماً) تحدّث عن «عنفٍ يطال الأطفال من قِبلِ أطفالٍ آخرين ومن الأساتذة»، وشرح: «يجب محاسبة الأساتذة الذين يعنفّون الأطفال، ومنع الأطفال من التنمُّر على رفاقهم، وتفعيل العقاب على من يمارس العنف على الآخرين. ولتتدخّل وزارة الشؤون الإجتماعية من أجل الحدّ من العمل في سنّ مبكرة».

مروى (فلسطينية الجنسيّة) قالت بعينين دامعتين: «أنا خائفة على مستقبلي في بلدٍ لا أملك جنسيّته. أخاف أن يؤثّر هذا على حلمي بأن أصبح، حين أكبر، محامية. وانخرطتُ في هذا النشاط كي أصبح أقوى وأتمكّن من تخطّي مخاوفي». رامز (17 عاماً) تحدّث عن مخدّرات في المدارس وقال «فليحمونا من تجّار المخدّرات. لا نشعر بأمان. فليقبضوا عليهم وليُطبّقوا القانون على الجميع». أحمد (13 عاماً) تحدّث عن تلوّث البحر «ورمي البلاستيك في البحر فيأكله السمك ما يعرّضنا كأطفال إلى أمراض. ولتتحمّل البلديّات ووزارة البيئة والمحافظ المسؤوليّة. ولينظّفوا البحر».

الشكوى من الحقيبة المدرسيّة الثقيلة والمنهاج الدراسي المكثّف المرهق تكرّرت على ألسنة الأطفال الذين حدّدوا المسؤولية: «وزير التربية هو المسؤول. فليُصدر قرارا يستبدل فيه الكتب الثقيلة بوسائل تكنولوجيّة حديثة مثل الآي باد». وفي هذا الإطار علّق علي (12 عاماً): «الدوام طويل والفرصة قصيرة والحقيبة ثقيلة».

هؤلاء الصغار اقتحموا بهمومهم أماكن ما كان الكبار ليُفكّروا بها. حكوا عن معاناة الكثيرين منهم. ثمّة أطفال في المدارس يتنمّرون ويسخرون من أطفال آخرين. وهناك أساتذة يؤذون مشاعر الأطفال بأسلوبهم. وهناك أهالي لا يعرفون كيف يتعاملون مع إبنٍ كسول أو إبنة خجولة تتلعثم ولا تجرؤ على الإختلاط بآخرين. الأطفال حكَوا عن هذه المشكلات التي لا يتنبه لها كثير من الكبار.

الأطفال يملكون أحاسيساً وأفكاراً لا يقولونها، أو يعبّرون عنها، بألسنتهم بل تكون في خواطرهم. مبادرة اليونيسف نجحت في كسرِ الطوّق الذي يحوط بكثيرٍ من هذه الأفكار المحقّة والإفراج عن أفكار وطروحات ورؤى أطفال يفترض أن يكبروا ويتولوا زمام إدارة البلد والمؤسسات بعد حين. كما سلّطت الضوء أمام المسؤولين المحليّين على فئةٍ من الناس طالما نسوها أو غفلوا أخذها في الحسبان أثناء تخطيطهم وتنفيذهم للمشاريع والقوانين في نطاقهم الإداريّ.

علي (10 سنوات) يُرتّبُ أوراقه ويقرأ مطلباً باسمهِ وباسمِ أطفالٍ من عمره: «نريد طرقات معبّدة، وباصات تقلّنا الى المدارس، وحمّامات نظيفة في مدارسنا. وهذه مسؤولية وزارة التربية ووزارة الصحّة». ويعطي الكلام الى لين (11 سنة) لتقول: «هناك عنفٌ يلحق بنا. نخشى من حالات خطف قد تطالنا. فليتدخّل «البوليس». وتعطي لين الكلام إلى سعد (13 سنة) لينقل مطلباً إضافياً: «أوقات الفرص في المدارس قصيرة جداً. نريد فسحة أكبر، ووقت أطول، لنلعب ونأكل ونتسلّى ونحن ندرس ونتعلّم ونكبر». سابين من جهّتها تقول «نريد أرصفة نمشي عليها وحدائق عامّة، وهذه مسؤولية البلديات». لارا حكت عن مشكلة الطلاق «أكثر من يتأثّر بطلاقِ الوالدين هم الأطفال ويفترض أن تكون المحاكم المذهبيّة أكثر عدالة وتصغي الى رأي الطفل». طلبات الأطفال كثيرة وبعضها بسيط جداً: «نريد أماكن آمنة نلعب فيها، وهواء نظيف نتنشّقه، وضجيج أقلّ من حولنا». هي مطالب جدّ بسيطة لأطفالٍ يفترض أن يفرحوا ويتعلموا ويترعرعوا في بيئات آمنة.

لا تتوقّف المبادرة عند هذه الحدود. فالأطفال الذين يتمتّعون بمواصفات لفتت كل من أصغوا لمطالبهم أتبعوها بحلول، وفي هذا الإطار تقول كلارا «نظامنا التربوي لا يواكب العصر. فلتُطوّر وزارة التربية هذا النظام وهذا المنهاج». الأطفال ذوو الإحتياجات الخاصّة والإرادات الصلبة بحاجة إلى أن يندمجوا هم أيضاً مع الأطفال الآخرين، والأطفال المشاركين طالبوا مراراً وتكراراً «فلتُجهّز كلّ التسهيلات اللوجستية ليكونوا معنا ونكون معهم». والطفل نور يحاول أن يتكلّم بلسانِ الأطفال اللاجئين من الجنسية السورية «حقّ هؤلاء الأطفال الذين التجأوا الى لبنان أن يتعلّموا ويتفاعلوا مع كل الآخرين». هي حلولٌ من الأطفال لمشاكل يعاني منها الأطفال. هو حقّهم في التعبير والمشاركة والطرح والإبتكار وفي جعل المسؤول يتحمّل مسؤولياته.

جميلٌ جداً أن يتشارك كلّ هؤلاء الأطفال في البحثِ عن حلول لمشاكل أطفال آخرين. جميلٌ جداً أن نسمعهم ونراهم ونتابع كلّ هذا النبض والأمل في عيونهم وفي قلوبهم وهم يتبعون المشاكل الكامنة بحلولٍ ورجاء.

أطفالٌ من المحافظات كلّها: من بيروت، وجبل لبنان، ولبنان الشمالي، ولبنان الجنوبي، والبقاع، والهرمل، والنبطية. تشاركوا، بإرادات فولاذية، في تصويب أمور كثيرة بإعلانهم بأملٍ هائل: هذا يضرّ بنا، وهذا يحمينا وهذا يزرع فينا الأمان.

هم أطفال يستحقّون أن يُتوَّجوا قادة 2019. هم أطفال يتجاوزون يوميًّا كثير من التحدّيات التي تُعيق حقّهم في الفرح والتعبير، وفي اللعب، والتسلية، والتعلّم، والقول، والتعبير. الأطفال- القادة نجحوا في ذكرى مرور ثلاثين عام على إعلان إتفاقية حقوق الطفل، في التعبير وفي إرساء خارطة طريق.

* صحافية

«قدوة» برنامج اليونيسف لحماية النساء والأطفال

باتريسيا خضر*

بفضل المنظمات غير الحكوميّة المحليّة، يجري إنقاذ الفتيات من الزواج المبكر، ويلتحق الفتيان بالمعاهد التقنية.

«أراد أبي أن أخطب. كان هناك شاب من حلب تعيش عائلته في لبنان منذ سنوات عدة، أراد الزواج بي. تمكّنت بمساعدة والدتي من ردع والدي. لا أريد أن أتزوج قبل سنّ الـ18»، تقول فرح، 15 عاماً، من إدلب والتي تعيش في لبنان منذ ثماني سنوات. فرح هي الأكبر في عائلة مكوّنة من سبع فتيات. وهي تعيش في قرية القليعات في عكار، وتلقّت مع والدتها فاطمة دورة تدريبيّة لمنظمة «شبكة عكار للتنمية» غير الحكومية استناداً لبرنامج اليونيسف «قدوة». وتمّ وضع هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، ويهدف، في جملة أمور، إلى منع عمل الأطفال، وزواج المراهقين، والعنف الأسري ضد المرأة.

«كنت أخشى بشكلٍ خاص من المسؤوليات المترتّبة عليّ إن تزوّجت، ومن المضاعفات في حالة الولادة. كما كنت أخشى أن أحظى بزوج عنيف»، تقول فرح، التي تركت المدرسة العام الماضي وتحلم بأن تصبح مصفّفة شعر. وهكذا تُكرّر ما تعلّمته خلال الدورة التدريبيّة لشبكة عكار للتنمية.

وتضيف فاطمة «لا أريد أن تتزوج ابنتي قبل سن الثامنة عشرة»، وتقول «سأقاتل حتّى النهاية من أجل أولادي السبعة. أريد لبناتي أن يتمتّعن بطفولة طبيعيّة رغم كلّ شيء».

وفي البقاع، يستفيد مراهق شاب من البرنامج نفسه الذي وضعته منظمة «حماية» غير الحكوميّة. أحمد، البالغ من العمر 14 عاماً، غادر منطقة سرغايا في سوريا عندما كان عمره 11 عاماً ليقيم مع والدته وأخيه الأصغر وأخواته في بعلبك. ولديه عائلة ليعيلها، بما في ذلك أخت مطلّقة لديها طفل رضيع.

يعترف أحمد بأنه لم يحبّ المدرسة مطلقاً، حتّى عندما كان في سوريا. وعندما انتقل إلى لبنان، بدأ العمل في مقهى للإنترنت يومياً من التاسعة صباحاً إلى الأولى بعد منتصف الليل، أي (16 ساعة في اليوم) مقابل خمسة آلاف ليرة يوميّاً. ويتذكّر قائلاً «كان الأمر متعباً جداً، بالإضافة إلى أنّ الزبائن كانوا يضربونني، ويربّتون بقوّة على ظهري ورقبتي. لقد كان عمري 11 سنة فقط».

© يونيسف

واليوم، وبفضل تدخّل «حماية»، إستطاع أحمد متابعة دورة لتجديد معلوماته، حيث يتعلّم القراءة والكتابة من جديد. وينبغي عليه بعد ذلك أن يلتحق بالتدريب التقني. وهو يخطّط لكيّ يصبح ميكانيكياً. ويقول بأمل «إنها وظيفة ستسمح لي بكسب لقمة عيش جيّدة».

وتؤكّد اليونيسف أنّ «برنامج «قدوة» يهدف إلى تهيئة بيئة مؤاتية لاعتماد السلوكيّات الوقائيّة المتعلّقة بالنساء والفتيات والفتيان، وأيضاً إلى تعزيز المواقف الفرديّة الإيجابيّة تجاه دعم الرعاية، والسلوك اللاعنفي، وتمكين الفتيات والنساء». ويضيف المصدر نفسه «إنّ المجتمعات المستهدفة هي المخوّلة للعمل وقيادة التغيير. ويشمل هذا البرنامج حوالي 38 نشاطاً يركّز على الترفيه التثقيفي، وإشراك المجتمع المحلّي، والتعبئة الاجتماعية، وبناء القدرات».

ولكنّ التغيير في السلوك الإجتماعي يأخذ وقتاً ليظهر تأثيره. سوف يستغرق الأمر سنوات لتحديد مداه. ومع ذلك، ففي البقاع وشمال لبنان، حيث البرنامج قائم، هناك تغييرات إجتماعية صغيرة، لا سيّما في ما يتعلّق بالعنف الأسري، وحماية الأطفال، ودور المرأة في الأسرة.

* صحافية في صحيفة «لوريان لو جور»

غير مرئيّين، ليس بعد الآن!

فاديا فرح*

من خلال الأطر الدولية لحقوق الإنسان، مثل إتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإنّ المجتمع الدولي قطع شوطاً كبيراً وتحوّل من اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقه كأهداف خيريّة إلى جعلهم أصحاب حقّ لهم الحقّ في الحصول على التعليم المناسب والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، والحماية من سوء المعاملة والإهمال، فضلاً عن الإدماج في الحياة الإجتماعية والمجتمعات المحليّة التي يعيشون فيها. وكان هناك إنتقال من التركيز المفاهيمي على «إصلاح الشخص» إلى تكييف البيئة لتمكين المشاركة الكاملة في كافة مجالات الحياة.

لقد تحدّثت إلى الشباب ذوي الإعاقة، وصوصاً ذوي الإعاقة الذهنيّة، حول كيفية تعزيز الإدماج وبناء السلام، وأفتخر بأن أشاطركم رسائلهم التي قمت بتقسيمها إلى ثلاثة أجزاء: الشخص المعوّق؛ الأسرة؛ والمجتمع.

أوّلاً، يتمتّع الأشخاص ذوو الإعاقة، على المستوى الفردي، بإمكانات قويّة وقدرات متعدّدة تحتاج إلى الرعاية والتطوير.

«توقّفوا عن إخبارنا بما لا يمكننا فعله؛ نحن مستعدّون لمساعدتكم على اكتشاف قدراتنا. نحن بشر أوّلاً، وبالدعم، يمكننا تغيير العالم» قالت منال.

وصرّحت ميري بوغوسيان، أخصائية التعليم - الإدماج في اليونيسف «يحتاج المعوّقون، شأنهم شأن كلّ طفل وشاب، إلى الحصول على التعليم والخدمات الأخرى لإطلاق العنان لإمكاناتهم. وجميع الشركاء في التعليم ملزمون بإدراج الأطفال ذوي الإعاقة في البرامج العادية. وينبغي على مختلف الخدمات بذل المزيد من الجهود لضمان تحديد الأطفال ذوي الإعاقة وتقديم الدعم المناسب لهم».

ثانياً، لكي ينمو الأطفال ويثقوا بأنفسهم، عليهم البقاء في كنف عائلاتهم. فهم بحاجة إلى حبّ وحنان الوالدين، وإلى الجدال وحتّى القتال مع إخوتهم وأخواتهم لتعلّم كيفية مواجهة المشاكل وحلّها، وهم بحاجة إلى تعلّم قواعد المجتمع مع نظرائهم.

وتضيف منال «لدي ثقة بنفسي لأنّني ترعرعت في عائلة قويّة جدّاً تحترمني.

وأتّخذ قراراتي لأنّ عائلتي دعمتني؛ إستمعوا إليّ واحترموا قراراتي.

وأقول بصوت عالٍ ما عليّ قوله؛ علّمتني عائلتي أنّني أملك نفس القيمة التي يتمتّع بها الجميع.

ولمساعدتنا بشكلٍ أفضل، تحتاج العائلة للدعم. ولا بدّ من سماع أصوات العائلات من أجل إيجاد إجوبة عن أسئلتهم».

وأضافت بوغوسيان «إنّ الطلب يتماشى مع عمل اليونيسف والحكومة اللبنانية بشأن تعزيز التعليم الشامل ودعوة المؤسسات السكنيّة إلى تعزيز البدائل العائلية».

وأخيراً، كانت رسالة الشباب إلى مجتمعهم قويّة وواضحة أيضاً.

في عام 2017، كشفت الدراسة الإستقصائية التي أجرتها منظمة اليونيسف حول المعارف والمواقف والممارسات في لبنان أنّ واحداً فقط من أصل أربعة أشخاص يعتقدون أنّه ينبغي إدماج الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية في المجتمع. «تعمل اليونيسف مع شركائها على أنشطة تواصل من أجل التغيير السلوكي والإجتماعي لتخطّي المفاهيم الخاطئة حول قدرات الأطفال، والخوف، والإفراط في الحماية، والشفقة، وعدم الإكتراث لتطبيع الإعاقة، وزيادة قبولها كجزء من التنوّع البشري، واعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة أعضاء مساهمين في المجتمع».

«يتعرّض الأشخاص ذوو الإعاقة للتمييز في المجتمع. فهم غير مرئيّين ولا يشاركون في حياة مجتمعهم. وهذا يخلق الخوف بسبب الجهل حول الإعاقة. وهو مضاعف في المجتمعات التي لا تقبل الإختلاف والتي لا تملك قوانين لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة» تقول ميا.

وتختم قائلة: «نحن موجودون في هذا العالم لكي نبقى، ونريد أن نعيش بسعادة ونشارك في حياة مجتمعنا حتى نعمل معاً لجعل هذا العالم مكاناً أفضل للعيش».

* رئيس الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية

لكل طفل كل الحق

عمل فني لـ«اشكمان»

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 119-70 أو 583 980 -01

UNDP Lebanon

للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#PeaceBuildinginLebanon
www.lb.undp.org/PBSupplement

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسّان يوسف

خط: بناء السلام خليل ماجد

تدقيق لغوي: جميل نعمة

ترجمة إلى العربية: لينا اسحق لحود